



# إعادة إحياء وساطة الأمم المتحدة بشأن الحدود الداخلية المتنازع عليها في العراق

تقرير الشرق الأوسط رقم 194 | 14 كانون الأول/ديسمبر 2018

ترجمة من الإنكليزية

Headquarters

**International Crisis Group**

Avenue Louise 149 • 1050 Brussels, Belgium

Tel: +32 2 502 90 38 • Fax: +32 2 502 50 38

[brussels@crisisgroup.org](mailto:brussels@crisisgroup.org)

*Preventing War. Shaping Peace.*

## جدول المحتويات

الملخص التنفيذي	i
I. مقدمة	1
II. قضية الحدود الداخلية المتنازع عليها باختصار	4
III. آخر التطورات في المناطق المتنازع عليها	7
أ. كركوك	7
1. المعركة ضد تنظيم الدولة الإسلامية وتداعياتها	8
2. ردود الفعل ضد الاستفتاء على استقلال كردستان	8
3. الأشرار الانتخابية	10
4. التوسط في اتفاقات جديدة لتقاسم السلطة	11
ب. ديالى: خانقين	12
ج. صلاح الدين: طوز خورماتو	13
IV. آراء حول إعادة إحياء عملية الأمم المتحدة بشأن المناطق	17
أ. الحكومة الاتحادية العراقية	17
ب. حكومة إقليم كردستان	19
ج. القوى الخارجية	21
د. دور وساطة جديد ليونامي	22
V. الخلاصة	24
الملاحق	
أ. خريطة المناطق المتنازع عليها في العراق	25
ب. عن مجموعة الأزمات الدولية	26
ج. تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات الدولية منذ عام 2015	27
د. مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية	29

## الاستنتاجات الرئيسية

**ما الجديد؟** في أعقاب الانتخابات البرلمانية والمحلية هذه السنة، تعكف كل من بغداد وأربيل على تشكيل حكومات جديدة؛ وهذا يوفر فرصة جديدة لتسوية نزاعات قديمة بينهما. أحد تلك النزاعات الرئيسية يتعلّق بوضع المناطق المتنازع عليها، المعرّفة على هذا النحو في الدستور العراقي.

**ما أهمية ذلك؟** رداً على الاستفتاء الذي أجري حول استقلال كردستان في العام 2017، استعادت القوات العراقية المناطق المتنازع عليها من سيطرة الأحزاب الكردية. يُظهر هذا الحدث أن الصراع على كركوك وحقول نفطها يبقى عرضة للانفجار ويمكن أن يعاود الاشتعال ما لم تبذل جهود لتسويته.

**ما الذي ينبغي فعله؟** ينبغي على الأمم المتحدة أن تعيد إحياء جهود وساطتها التي ولدت مئة قبل عقد من الزمن وأن تعمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين على دفع الطرفين إلى طاولة المفاوضات وتسوية القضايا التي يختلفان عليها. ينبغي على الطرفين، بشكل خاص، أن يعملوا على التوصل إلى اتفاق دائم بشأن المناطق المتنازع عليها.

## الملخص التنفيذي

وسط الاضطرابات العنيفة التي تكتنف الشرق الأوسط، تمكن العراق أخيراً من العبور إلى مياه أكثر هدوءاً. في حين تستمر بقايا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسورية في تكبير أمن المناطق الريفية شمال بغداد، فإن التنظيم هُزم بشكل عام وتفرق بعيداً عن معقله. رغم تدني معدل المشاركة في الانتخابات البرلمانية وظهور عدد من الادعاءات بحدوث تزوير فيها، فإن الانتخابات التي أجريت في أيار/مايو دشنت بدايات لتشكيل حكومة جديدة بعد خمسة أشهر. إقليم كردستان أجرى أيضاً انتخابات، وثمة حكومة قيد التشكل. يوفر وجود إدارتين جديتين في بغداد وأربيل وتعيين ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة للعراق فرصة للتحرك بجرأة بشأن واحدة من أقدم القضايا وأكثرها إثارة للانقسامات، وهي وضع المناطق المتنازع عليها وتحديد حدود إقليم كردستان. بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، التي أجرت دراسة شاملة للمناطق المتنازع عليها في الفترة 2008-2009 تمهيداً لإجراء مفاوضات نهائية، هي في الموقع الأفضل لقيادة مبادرة جديدة نحو تسوية سياسية حول المناطق المتنازع عليها تتسجم مع الدستور العراقي.

يشمل الصراع منطقة ذات مزيج غني من الجماعات الإثنية والدينية، لكن ما يكمن 'تحت' هذا الواقع مهم أيضاً، أي الاحتياطات الكبيرة من النفط والغاز، بما في ذلك أول حقل نفطي اكتشف في العراق، في مدينة كركوك وما حولها. الأكراد، الذين يدعون الحق بكروك والمناطق الأخرى المتنازع عليها بالنظر إلى العدد الكبير من السكان الأكراد فيها، يريدون ضم هذه المناطق إلى إقليم كردستان. لقد قاومت الحكومات المتعاقبة في بغداد بقوة هذا الادعاء، نظراً لمعرفتها بأن حكومة إقليم كردستان يمكنها استخدام نفط كركوك لتمويل دولة كردية مستقلة. ولذلك يمكن للصراع أن يتحول إلى صراع على سلامة التراب العراقي.

لا ينبغي للأمر أن تكون على هذا النحو بالضرورة؛ فبصرف النظر عن الوضع السياسي النهائي للإقليم كردستان، وبالنظر إلى تعريفه في الدستور العراقي على أنه إقليم اتحادي، ينبغي أن يكون له حدود داخلية متفق عليها مع باقي العراق. طالما تمكنت بغداد وأربيل من إيجاد صيغة لتقاسم عائدات العراق النفطية، بما في ذلك تلك المستمدة من كركوك، فإن موقع تلك الحدود يصبح أقل حساسية من الناحية السياسية. في الواقع فإن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، في دراستها حول المناطق المتنازع عليها، وجدت أن كثيرين في هذه المناطق يفضلون وضعاً "بين بين" لهذه المناطق يحافظ على تنوعها والانسجام بين مكوناتها. وهذا يتطلب سلسلة من الترتيبات حول تقاسم السلطة والترتيبات الأمنية المشتركة، وكذلك التوصل إلى اتفاق شامل على تقاسم العائدات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان.

داخلياً، ثمة دعم متزايد لبذل محاولة جديدة لتسوية مسألة الحدود. لقد أشار الرئيس العراقي الجديد، برهم صالح، إلى اعترافه بمعالجة المسألة، وقد زار نواب من قائمة مقتدى الصدر الفائزة في الانتخابات، "سائرون"، إقليم كردستان لإطلاق النقاشات حول الموضوع. وسيحتاجون في ذلك إلى دعم خارجي.

كما أن البيئة الإقليمية مواتية للقيام بهذا الجهد. عندما استعاد الجيش العراقي المناطق المتنازع عليها من القوات الكردية في تشرين الأول/أكتوبر 2017، تلقت الحكومة الاتحادية الدعم من إيران، وتركيا، ودول أوروبية والولايات المتحدة، التي كانت جميعها قد حذرت حكومة إقليم كردستان علناً من المضي قدماً في الاستفتاء على استقلال الإقليم في الشهر الذي سبق الاستفتاء، حيث اعتبرته خطوة نحو تقسيم العراق. وترجم دعم هذه الدول لسلامة أراضي العراق في الماضي إلى دعم للجهود الرامية لدفع بغداد وأربيل إلى التفاوض حول مسألة المناطق المتنازع عليها، وينبغي أن تقدم الدعم مرة أخرى. في اضطلاعها بهذه المهمة، ينبغي على الرئيسة الجديدة لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، جانين هينيس بلاشيرت، أن تستهل مهمتها باختبار المياه السياسية، وزيادة عدد الموظفين العاملين على هذه القضية ووضع استراتيجية لمعالجتها. في هذه الأثناء، ينبغي على الأمم المتحدة أن تساعد في نزع فتيل الصراع بين بغداد وأربيل الناجم عن تداعيات الاستفتاء على الاستقلال، التي تمثلت في اتخاذ الحكومة الاتحادية وإيران إجراءات عقابية ضد إقليم كردستان بحظر الرحلات الجوية ووقف تدفق نفط كركوك عبر خط الأنابيب الذي يمر بكردستان إلى تركيا. لقد أوقفت الحكومة بعض هذه الإجراءات، لكن المفاوضات مستمرة حول القضايا الأخرى، ويمكن للأمم المتحدة أن توجهها نحو نهاية ناجحة. في الخطوة التالية، ينبغي على بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أن تشرع في مفاوضات تركز على القضايا التي يمكن حلها بسهولة، مثل الآليات الأمنية المشتركة في المناطق المتنازع عليها والتي من شأنها أن تمنع تنظيم الدولة الإسلامية من استغلال الثغرات الأمنية بين الجهات العسكرية المتصارعة. في المحصلة، على بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أن تدفع الطرفين إلى التركيز على المسائل الكبرى، أي تقاسم العائدات (المسألة التي لا يناقشها التقرير) ووضع المناطق المتنازع عليها.

البديل هو إهمال القضية على أمل ألا تتحول إلى صراع عنيف. إلا أن التطلعات الكردية بضم المناطق المتنازع عليها إلى إقليم كردستان لم تخفت حدتها ولا تصميم بغداد على ألا تتخلى عنها. إن اندلاع نوبة عنيفة أخرى هي مسألة وقت لا أكثر، وهي أمر متوقع تماماً كعودة رصاص الساعة الجدارية. إن التفاوض على تسوية سياسية يشكل تحركاً عقلانياً الآن وقد باتت البيئتان المحلية والدولية موائيتين لإطلاق مبادرة جديدة تقودها الأمم المتحدة.

بغداد/أربيل/بروكسل، 14 كانون الأول/ديسمبر 2018

## إعادة إحياء وساطة الأمم المتحدة بشأن الحدود الداخلية المتنازع عليها في العراق

### I. مقدمة

يعود الصراع على وضع وحدود إقليم كردستان العراق إلى ولادة الدولة العراقية قبل قرن من الزمن. وتصاعد الصراع بعد اكتشاف النفط في كركوك في أواخر عشرينيات القرن العشرين ونشوء حركة قومية كردية في الستينيات تحدت حكم بغداد لما ادعى الأكراد أنه يشكل "كردستان" العراق، بما في ذلك كركوك وحقولها النفطية. اتفاق الحكم الذاتي الذي تم التفاوض عليه عام 1970 أسس إقليمياً كردياً في العراق، لكنه لم يحدد حدوده. وهذا ترك وضع ما بات يعرف لاحقاً بالمناطق المتنازع عليها – وهي حزام واسع من الأراضي تقطنه مجموعات متنوعة إثنياً ويقع بين العراق "العربي" والعراق "الكردية"، ويمتد من الحدود الإيرانية في الوسط الشرقي إلى الحدود السورية في الشمال الغربي – دون تسوية.<sup>1</sup>

قبل العام 2003، تظهر الصراع بطريقتين: كانت الأولى على شكل جهود بذلتها الحكومات المتعاقبة لاستبدال سكان المنطقة من غير العرب بالعرب بشكل متزايد. أما الثانية فقد كانت على شكل حلقة مدمرة تراوحت بين التمرد وقمع التمرد، بلغت أوجها في المذبحة الجماعية للأكراد الريفيين عند نهاية الحرب الإيرانية – العراقية (1980-1988)، خصوصاً حول كركوك. بعد الانتفاضة الكردية في أعقاب هزيمة العراق في الكويت عام 1991، وسّعت الولايات المتحدة وحلفاؤها حمايتهم لتشمل الأكراد. أدى هذا إلى انسحاب القوات العراقية من الشمال، لكن ليس من كركوك، التي احتفظت بها تلك القوات على مدى الإثني عشر عاماً التالية؛ وأصبح خط السيطرة الفاصل بين القوات العراقية والكردية يعرف بـ "الخط الأخضر". في أعقاب انتخابات العام 1992، أسست المجموعتان الكرديتان المتمردتان الرئيسيتان – الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال طالباني – حكومة إقليم كردستان في الإقليم المستقل بحكم الأمر الواقع.

الغزو الأميركي للعراق في العام 2003 شجع الأحزاب الكردية على الاعتقاد بأن كركوك ونفطها ملك لهم. كانوا قد وقفوا إلى جانب الولايات المتحدة، وكانت لديهم القوة العسكرية المنظمة الوحيدة عدا الجيش العراقي، الذي كانت الولايات المتحدة قد حلتبه. وقد حصلوا على مناصب مهمة في الحكومات المدعومة أميركياً في بغداد واستخدموا الضعف المزمع في العاصمة لتيسير صعودهم واحتكار كركوك والمناطق المتنازع عليها الأخرى بدعم أميركي. بمرور الوقت، ومع شروع الولايات المتحدة في العملية الطويلة لإعادة بناء القوات العراقية، أجبرت الميليشيات الكردية على تقاسم السيطرة العسكرية على المناطق المتنازع عليها مع الجيش، بما في ذلك من خلال آلية عسكرية مشتركة.<sup>2</sup>

واجه الأكراد عقبات أكثر جدية في محاولتهم ضم المناطق المتنازع عليها. ظلت حقول نفط كركوك تحت سيطرة بغداد، مرة أخرى لأن الولايات المتحدة أرادت أن تظل كذلك. وعلى أمل ترجمة دورهم السياسي في بغداد إلى مكاسب من حيث سيطرتهم على المناطق في الشمال، اكتشف القادة الأكراد بدلاً من ذلك أن عملية دستورية ساعدوا في تصميمها دعماً لتطلعاتهم فشلت في تلبية تلك التطلعات.<sup>3</sup> كانوا يأملون بأن

<sup>1</sup> إضافة إلى العرب والأكراد، يظن هذه المنطقة مزيج غني من الأقليات الإثنية والدينية، مثل التركمان، والإيزيديين، والشبك، والأشوريين الكلدان وغيرهم.

<sup>2</sup> تقرير مجموعة الأزمات رقم 88، العراق والأكراد: اضطراب على خط التماس، 8 تموز/يوليو 2009.

<sup>3</sup> استخدمت الأحزاب الكردية نفوذها في بغداد ما بعد العام 2003 لصياغة العملية الدستورية. ولعبت دوراً محورياً في صياغة البنود المتعلقة بالمناطق التي ادعوا أنها جزء من إقليم كردستان. المادة 53 (أ) من القانون الإداري الانتقالي لعام 2004، أي الدستور الانتقالي الذي صاغته الولايات المتحدة، تنص على ما يلي: "يُعترف بحكومة إقليم كردستان بصفتها الحكومة الرسمية للأراضي التي كانت تدار من قبل الحكومة المذكورة في 19 آذار/مارس 2003 الواقعة في محافظات دهوك وأربيل والسليمانية وكركوك وديالي ونيوى". في حين أن هذا لا يُعرّف المناطق المتنازع عليها بأنها كذلك، فإنه يشير إلى أنها مناطق كانت تقع خارج إقليم كردستان قبل سقوط النظام. علاوة على ذلك، فإن المادة 58 (أ) تشير إلى "مناطق معينة من ضمنها كركوك"، قام فيها "النظام السابق" بترحيل ونفي الأفراد من مناطق سكناهم من خلال الهجرة القسرية من داخل المنطقة وخارجها، وتوطين الأفراد الغريباء عن المنطقة فيها، وحرمان السكان من العمل، وتصحيح القومية". والمادة 58 (ج) تنص، بالإشارة على وجه الخصوص إلى المناطق المتنازع عليها: "تؤجل التسوية النهائية للأراضي المتنازع عليها، ومن ضمنها كركوك إلى حين استكمال الإجراءات عكس عملية التعريب الواردة في الفقرتين 58 (أ) و (ب) أعلاه، وإجراء إحصاء سكاني عادل وشفاف وإلى حين المصادقة على

العملية المكونة من ثلاث مراحل التي تنص عليها المادة 140 من الدستور – والتي تشترط "التطبيع" (أي عكس عملية التعريب وعودة الأكراد) وإجراء تعداد للسكان واستفتاء على وضع المناطق – ستسلمهم الجائزة التي كانوا يطمحون إليها. بدلاً من ذلك، وفي حين أنهم تمتعوا بقوة فيتو كبيرة على سياسات بغداد، فإنهم كأقلية في العراق لم يتمكنوا من اكتساب السيطرة على هذه المناطق.

تبع ذلك إحباط دام عدة سنوات، حيث عبرت الحكومات العراقية المتعاقبة عن دعمها للمادة 140 لكن لم تنفذها، مستغلة غموض مصطلحات مثل "التطبيع"، و"التعداد العام للسكان" و"الاستفتاء".<sup>4</sup> مر الموعد النهائي المحدد في الدستور من أجل هذه العملية وهو كانون الأول/ديسمبر 2007 دون تحقيق تقدم يذكر. رغم ذلك، فإن ضعف بغداد بعد العام 2003 سمح للأحزاب الكردية وميليشياتها بممارسة سيطرة سياسية وأمنية شبه كاملة على المناطق المتنازع عليها، بما فيها كركوك، لمدة 14 عاماً.

سرّع التقدم المذهل لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في العام 2014 بانتهاء الجيش العراقي في الشمال، ما سمح للميليشيات بفرض سيطرتها الكاملة على المناطق المتنازع عليها، بما في ذلك حقول نفط كركوك. إلا أن الأمور سارت في الاتجاه المعاكس بعد ثلاث سنوات فقط، في أعقاب الهزيمة العسكرية لتنظيم الدولة الإسلامية، وبعد أن أجرى رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني استفتاء على استقلال الإقليم. أدى استفتاء أيلول/سبتمبر 2017 إلى انقسامات داخلية ولقي معارضة دولية شبه تامة. تمثل الجانب الأكثر إشكالية في توسيع البارزاني للاستفتاء ليشمل المناطق المتنازع عليها في محاولة منه لتحقيق فقرة في تنفيذ المادة 140 المتعثرة. إثر تحركه هذا كان هناك رد فعل من الحكومة العراقية برئاسة رئيس الوزراء حيدر العبادي المدعومة دولياً التي أرسلت قوات إلى الشمال في أواسط تشرين الأول/أكتوبر لاستعادة كركوك ومعظم المناطق المسيطر عليها.<sup>5</sup> حضر هذا الرد العسكري المشهد لصراع مستقبلي.

إن اتخاذ إجراءات دولية حاسمة للمساعدة في تسوية وضع المناطق المتنازع عليها تأخر أصلاً. بعد تبني الدستور والانتخابات الجديدة في أواخر العام 2005، ترنحت المفاوضات بين بغداد وأربيل بسبب خلافات عميقة حول تعريف المناطق المتنازع عليها، والعملية الدستورية والشروط المحتملة للتسوية. عندما مر الموعد النهائي في كانون الأول/ديسمبر 2007 دون ظهور أي مؤشر على تحقيق تقدم، أطلقت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) مبادرة طموحة للتوسط في الصراع. أجرت أولاً دراسة شاملة للظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية والإدارية في كل قضاء متنازع عليه، وأصدرت تقريراً خاصاً للمعنيين في نيسان/أبريل 2009.<sup>6</sup> ثم تلاشت المبادرة وسط الحملات الانتخابية التي سبقت الانتخابات المحلية والوطنية.<sup>7</sup> اليوم، وبعد هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية بشكل شبه كامل وتشكيل حكومتين منتخبين في بغداد وأربيل، فإن آفاق التوصل إلى حل تفاوضي للمناطق المتنازع عليها باتت أفضل. ينبغي على يونامي أن تعيد إحياء مبادرة وساطتها استناداً إلى دراستها التأسيسية في العام 2009. اعترافاً منه بهذه الفرصة، تعاقد الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة الذي انتهت ولايته في العام 2018، بان كوبيش، مع باحثين محليين لتحديث البيانات التجريبية لدراسة العام 2009 بشكل يجعلها تعكس ما حدث على مدى الأعوام العشرة الماضية.

الدستور الدائم. يجب أن تتم هذه التسوية بشكل يتفق مع مبادئ العدالة مع أخذ إرادة سكان تلك الأراضي بعين الاعتبار. المادة 140 من دستور العام 2005 تنبئ المادة 58 من القانون الإداري المؤقت بأكملها وتنص على أنه ينبغي تطبيقها بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2007.

<sup>4</sup> على سبيل المثال، لا المادة 58 من قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت ولا المادة 140 من الدستور تحدد أي نوع من الاستفتاء ينبغي إجراؤه ومن ينبغي أن يشارك فيه؛ كما أنهما لا تشير إلى ما إذا كان ينبغي إجراء الاستفتاء في جميع المناطق المتنازع عليها أو حسب القضاء أو الناحية، أو غير ذلك. كما أنهما لا تحددان ما إذا كان ينبغي إجراء التعداد العام للسكان في كل العراق أو في المناطق المتنازع عليها وحسب.

<sup>5</sup> إحاطة مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 55، النفط والحدود: كيفية تسوية الأزمة الكردية في العراق، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2017. ما مكن الجيش من استعادة كركوك كان القرار الذي اتخذته فصائل قوي في الاتحاد الوطني الكردستاني بعدم المقاومة. ونتيجة لذلك، انهارت الدفاعات الكردية.

<sup>6</sup> قاد هذا الجهد الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق حينذاك، ستافان دي مستورا، ونائبه، أندرو غيلمور.

<sup>7</sup> كان أفضل وصف لدراسة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في كتاب *Iraq's Disputed Territories: A View of the Political Horizon and Implications for U.S. Policy*. كان المؤلف شين كين، أحد موظفي البعثة (2006-2009) قد شارك في الدراسة. انظر أيضاً تقرير مجموعة الأزمات، اضطراب على خط التماس، مرجع سابق، ص. 7-10. تمكنت مجموعة الأزمات من الوصول إلى دراسة يونامي عبر طرف تلقى نسخة منها في العام 2009. في العام 2018، لم يكن سوى عدد قليل من كبار صناعات السياسات العراقيين حتى على علم بالدراسة، ولم يكونوا يعرفون كيف يحصلون على نسخة منها، في الوقت الذي عبروا فيه عن اهتمام كبير بها. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد وأربيل، كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر 2018.

يبرز هذا التقرير آخر التطورات في المناطق المتنازع عليها ويوفر أساساً تحليلياً لإعادة الانخراط الدولي في القضية الإشكالية المتمثلة في الحدود الداخلية المتنازع عليها في العراق. ويستند التقرير إلى مقابلات مع صناع سياسات وطنيين وإقليميين ودوليين رئيسيين، وكذلك مع صناع قرار محليين في المناطق المتنازع عليها. وهو يغطي الأجزاء الوسطى (كركوك) والجنوبية الشرقية من المناطق المتنازع عليها (طوز خورماتو وخانقين) التي عانت من أسوأ الاضطرابات خلال السنوات القليلة الماضية.<sup>8</sup>

<sup>8</sup> لمراجعة تحليل مجموعة الأزمات حول أحد أفضية محافظة نينوى، انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 183، كسب معركة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية لصالح العراق في سنجار. 20 شباط/فبراير 2018.

## II. قضية الحدود الداخلية المتنازع عليها باختصار

لقد ادعى القادة الأكراد بحقهم في المناطق المتنازع عليها في شمال العراق منذ خدعتهم القوى الاستعمارية، من وجهة نظرهم، ولم تمنحهم دولة مستقلة في نهاية الحرب العالمية الأولى. إلا أن قراءة أكثر رزانة تشير إلى أن النزاع بدأ فقط من لحظة اكتشاف النفط في كركوك في عشرينيات القرن العشرين، ولم يتضح بجلاء إلا بعد التمرد القومي الكردي الذي قاده البارزاني في مطلع الستينيات.<sup>9</sup> رغم ذلك، فإن هذا النزاع القديم ألقى بظلاله على العلاقات بين الحكومة المركزية والأحزاب الكردية لأكثر من نصف قرن. ولم تنجح محاولة تسويته من خلال عملية دستورية بعد الغزو الأميركي في العام 2003.

المادة 140 من دستور العام 2005، التي لعبت الأحزاب الكردية دوراً رئيسياً في صياغته، تنص على عملية لتسوية وضع المناطق المتنازع عليها بهدف رسم حدود دائمة بين إقليم كردستان الاتحادي وباقي العراق. تصوّرت الأحزاب الكردية هذه المادة على أنها آلية ستمكن من "عودة" المناطق المتنازع عليها إلى كردستان. بالمقابل، رأت الحكومة المركزية فيها محاولة كردية للاستيلاء على جزء لا يتجزأ من العراق وتدمير وحدة ترابه.<sup>10</sup>

الاختلال الوظيفي في بغداد، إضافة إلى عدم استعداد الحكومات الاتحادية المتتالية لاحتضان المشروع الكردي لضم هذه المناطق، عطل حدوث أي تقدم. كان الخوف الأعمق هو أن الأكراد سيستخدمون قوتهم النسبية التي اكتسبوها بعد العام 2003 والاستفادة من علاقتهم الوثيقة بالولايات المتحدة لضم المناطق الغنية بالنفط وإعلان دولة مستقلة قابلة للحياة اقتصادياً تنافس ما تبقى من دولة عراقية متردية. كان ذلك خطأً أحمر بالنسبة لبغداد، بنفس القدر الذي رسم فيه الزعماء الأكراد خطأً أحمر تحت تنفيذ المادة 140 بطريقة لا تمكنهم من السيطرة على هذه المناطق، أو على الأقل على تلك الأجزاء التي يقطنها عدد كبير من الأكراد وتحتوي حقول نفط كبيرة.

المجموعات الأخرى التي تعيش في المناطق المتنازع عليها تطعن بالروايات الكردية حول ماضي ومستقبل المنطقة. تركمان العراق أقلية تخشى هيمنة جماعات أكثر قوة، سواء كانت الحكومة الاتحادية العراقية أو حكومة إقليم كردستان. ويفضلون درجة من الاستقلال عن كليهما من خلال ترتيبات تقاسم للسلطة المحلية وسيطرة أمنية مشتركة يشاركون فيها. ويرفضون التسمية الرسمية لمنطقة معينة على أنها متنازع عليها إذا كان عدد قليل نسبياً من الأكراد يعيش فيها. على سبيل المثال، فإن عضواً في المجلس المحلي لناحية السعدية في محافظة ديالى، وهو تركماني، أعلن قائلاً:

نعيش في مناطق مختلطة؛ حيث تجد أشخاصاً من المجموعات الإثنية الثلاث الرئيسية في كل تجمع سكاني. ... ينبغي إعادة النظر بتصنيف المناطق المتنازع عليها لأن منطقتي على سبيل المثال، السعدية، ليس فيها عدد كبير من السكان الأكراد. ولا يمرر لاعتبارها متنازعاً عليها.<sup>11</sup>

إلا أن الأكراد يدعون أن السعدية، التي طُهرت من سكانها الأكراد خلال حملات التعريب التي قام بها النظام السابق، تعد تاريخياً جزءاً من كردستان وينبغي إعادتها إليها.

النظرة العربية الشائعة لـ "النزاع" واضحة بشكل صارخ. عضو عربي سني في مجلس ناحية قره تبه في نفس المحافظة قال:

لا يمكن أن يكون هناك منطقة متنازع عليها داخل بلد موحد. يمكن أن نختلف فقط حول كيفية حكم مناطق واقعة على الحدود بين إقليم كردستان، وهو جزء من العراق وليس دولة مستقلة، وباقي البلاد.<sup>12</sup>

<sup>9</sup> إلى الحد الذي وعدت فيه القوتان الاستعماريان، بريطانيا وفرنسا، بتأسيس دولة كردية - وهو ادعاء موضع نزاع - فإن المنطقة التي كان من المزمع إقامة هذه الدولة عليها تقع فيما أصبح اليوم تركيا، وأبعدها أصغر بكثير من المناطق التي يقطنها الأكراد في تركيا، وإيران، والعراق وسورية.

<sup>10</sup> المراجعة الأولى للدستور العراقي (2007-2009) وصفت عدة مواد من الدستور بأنها موضع نزاع، بما في ذلك المادة 140، واقترحت إعادة التفاوض بشأن هذه المواد. كين، *Iraq's Disputed Territories*, op. cit. p. 11. الأحزاب الإسلامية الشيعية، التي كانت تتمتع بالأغلبية السياسية خلال عملية صياغة الدستور في العام 2015، وافقت على إدراج المادة 140 والمواد ذات الصلة والداعمة للمصالح الكردية مقابل تنازلات كردية في قضايا أخرى، لكنهم فعلوا ذلك على الأرجح بنية استخدام أغليبتهم السياسية لضمان عدم تنفيذها.

<sup>11</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عدنان خليل إسماعيل، نائب رئيس المجلس المحلي للسعدية ورئيس الجبهة التركمانية العراقية فيها، 14 آذار/مارس 2018.

هذه هي الرؤية العربية القومية للعراق بوصفه دولة مركزية واحدة. لكن هذه المجموعة خسرت في العام 2003 ومرة أخرى في عملية صياغة الدستور التي تلت؛ ورفضت بشكل قاطع المادة 140، على وجه الخصوص، التي تؤثر في المناطق التي يعيشون فيها.

في شكلها المتطرف، وفي ظل الأنظمة الجمهورية في عراق ما بعد العام 1958، أفضت النظرة القومية إلى التهجير القسري للأكراد من ممتلكاتهم والتصنيف غير الطوعي للتركمان على أنهم عرب في سجل السكان في تعداد السكان العشري.<sup>13</sup> عندما أخذ التعريب إلى نهايته المنطقية خلال الحرب مع إيران (1988-1980) التي بدأها نظام صدام حسين، فإنه أدى إلى القتل الجماعي للأكراد (وبعض الأقليات الصغيرة التي ارتبطت بهم) في المناطق الريفية في الإقليم الكردي ذي الحكم الذاتي وفي الأجزاء الغنية بالنفط مما أصبح لاحقاً المناطق المتنازع عليها.<sup>14</sup>

اليوم، تتلاشى تلك النسخة من القومية العربية التي ساندت الأنظمة الجمهورية في الماضي، ويجد العرب السنة أنفسهم في حالة ضعف سياسي. عضو المجلس المحلي نفسه تابع قانلاً:

النزاع تاريخي. تعلمنا من الجيل الأكبر أنه في ثلاثينيات القرن العشرين، وقبل ذلك، كان الأكراد هم المجموعة الرئيسية من السكان في قره تبه والمناطق المجاورة، وأن العرب أتوا وصادروا المنطقة بعد مواجهات مسلحة بين الجانبين. لكن ذلك تاريخ. إننا نعيش معاً الآن، وعلينا أن نقبل بعضنا بعضاً وأن نتفق على قواعد التعايش.<sup>15</sup>

اليوم، يشعر السكان العرب المحليون بأنه تم التخلي عنهم من قبل الحكومة المركزية التي تديرها الأحزاب الإسلامية الشيعية التي لا تشعر بضرورة المبادرة بخطوات للتمسك بالمناطق المتنازع عليها وتفضل تجاهل المشكلة.<sup>16</sup>

بالنسبة للأكراد، فإن السيطرة الرسمية الدائمة على المناطق المتنازع عليها تبقى هدفاً غير واقعي، على الأقل طالما ظل العراق، وإيران وتركيا يعارضون نشوء دولة كردية قابلة للحياة اقتصادياً. في تشرين الأول/أكتوبر 2017، أظهرت هذه الدول استعدادها لدعم اللجوء إلى القوة العسكرية لمنع حدوث ذلك، ما أعاد التطلعات الكردية لتحقيق الاستقلال عقوداً إلى الوراء.<sup>17</sup> لم يترك هذا خياراً للأحزاب الكردية سوى إعادة بناء قوتها، والاستمرار في تحدي السيطرة الاتحادية وسيطرة الجماعات شبه العسكرية في المناطق المتنازع عليها كلما استطاعت ذلك وانتظار نشوء بيئة إقليمية أكثر ملاءمة.

لقد ترك الاستفتاء الذي أجري في أيلول/سبتمبر 2017 حزبي الاتحاد الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني متوترين داخلياً ومنقسمين ضد بعضهما البعض في مقاربتهم حيال بغداد. في كل منهما فصيل دعم الاستفتاء وفصيل آخر عارضه إما علناً أو سراً. المعارضون داخل الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، الذين سطع نجمهم في أعقاب تداعيات الاستفتاء، يعبرون عن استعدادهم للانخراط في مفاوضات سياسية مع بغداد حول المناطق المتنازع عليها. على النقيض من ذلك، فإن داعمي الاستفتاء الأكثر حماساً داخل هذين الحزبين يتبنون موقفاً أكثر تشدداً.<sup>18</sup>

<sup>12</sup> مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع جبار اللهيبي، عضو مجلس قره تبه، آذار/مارس 2018.

<sup>13</sup> (2004) Human Rights Watch (2004) "Claims in Conflict: Reversing Ethnic Cleansing in Northern Iraq", Roberta Cohen and John Fawcett, *The Internally Displaced People of Iraq* (Washington, 2002).

<sup>14</sup> (1993) Human Rights Watch, "Genocide in Iraq: The Anfal Campaign against the Kurds".

<sup>15</sup> مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع جبار اللهيبي، عضو المجلس المحلي لقره تبه، 13 آذار/مارس 2018.

<sup>16</sup> عبر عن هذه النقطة المشروعة عضو المجلس المحلي السابق لخانقين. قال: "للأسف، فإن الحكومة المركزية هي أول من ينتهك القواعد والقوانين. لم تكن أبداً جادة حيال إيجاد حل للمناطق المتنازع عليها. إنها فقط تستخدم القضية كورقة سياسية للضغط على الأطراف لتحقيق مكاسب سياسية. إنها تشير إلى الدستور فقط عندما يخدم ذلك مصالحها". بالطبع، يمكن توجيه نفس الاتهام لحكومة إقليم كردستان. بالفعل، تابع متهماً حكومة إقليم كردستان: "إنهم يستخدمون قضية المناطق المتنازع عليها كوسيلة للسيطرة على النقاشات الكردية. الأكراد منقسمون أكثر من أي وقت مضى". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع زياد الدلوي، العضو السابق في مجلس محافظة ديالى، وأحد قادة الاتحاد الإسلامي الكردستاني، 14 آذار/مارس 2018. لمراجعة وصف للكيفية التي فسرت بها حكومة إقليم كردستان الدستور لتحقيق مصالحها في المناطق المتنازع عليها، انظر مجموعة الأزمات رقم 120، الرهانات المرتفعة في لعبة النفط والغاز. 19 نيسان/أبريل 2012 مرجع سابق، ص. 3-8.

<sup>17</sup> مسؤول في حزب كردي معارض قال: "بتنا قريبين الآن من حيث كنا في العام 1991. العقلية نفسها؛ الشيء الجديد الوحيد هو أنه بات لدينا الآن أبنية لامعة، وفنادق ومطاعم". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، السليمانية، كانون الثاني/يناير 2018. مسؤول كردي رفيع وافق على ذلك قانلاً: "الأمر يشبه لعبة الأفاعي والسلام!". عدنا اليوم من الدرجة 99 إلى الدرجة الأولى". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، كانون الثاني/يناير 2018.

<sup>18</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، أيلول/سبتمبر 2018.

بعد استعادة القوات العراقية، بمساعدة عدد من المجموعات الشيعية شبه المسلحة، معظم المناطق المتنازع عليها من السيطرة الكردية في تشرين الأول/2017 جادل البعض بأن بغداد باتت الآن تسيطر عليها بشكل دائم.<sup>19</sup> إلا أن الأكراد لم يتخلوا عن الادعاء بحقهم بهذه المناطق، أي أن ذلك الحدث كان بمثابة نهاية حلقة أخرى من النزاع. على حد تعبير مسؤول تركي، "إن السيطرة على المناطق المتنازع عليها كرقاص الساعة، ومن هنا الحاجة لحل سياسي".<sup>20</sup>

بغداد وأربيل ليستا الصوتين الوحيدين المؤثرين في تسوية وضع المناطق المتنازع عليها. في حين أن لكليهما مصلحة في ترسيم حدود دائمة، فإن للسكان المحليين مصلحة مهمة أيضاً في استقرار هذه المناطق ورخائها. طالما ظل احتمال التوصل إلى حل مفروض أو متفاوض عليه بعيداً، فإن رهانهم الأفضل – كما اقترح السياسيون المحليون من جميع الخلفيات – يكمن في عملية تقودها يونامي، تتسجم مع المادة 140، وتوفر ترتيبات للأمن المحلي وتقاسم السلطة.

<sup>19</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، كانون الثاني/يناير 2018.

<sup>20</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أنقرة، كانون الثاني/يناير 2018.

### III. آخر التطورات في المناطق المتنازع عليها

تتمثل الخيوط المشتركة في المناطق المتنازع عليها في العراق في حقيقة أن إقليم كردستان يدعي حقه بها، وفي التركيبة الإثنية المختلطة لسكانها ووجود النفط والغاز فيها. في الواقع، فإن كلاً من الأقضية الأربعة عشر التي تشكل المناطق المتنازع عليها، تنتشر على أربع محافظات، وفيها مزيج مختلف من الناس، والثقافات والتحديات الاقتصادية. وكل من المناطق الثلاث الموصوفة هنا - كركوك، وخانقين وطوز خورماتو - تواجه أطرافاً مسلحة متنافسة، وعداوات بين مكوناتها المحلية وتوترات مع بغداد. كل هذه القضايا ستعقد المفاوضات المستقبلية. أقرت دراسة يونامي بهذا التنوع بدراسة الخصائص المحددة لكل منطقة على حدة. ولا بد لأي جهد جديد لتسوية قضية المناطق المتنازع عليها من أن يأخذ بالاعتبار الاحتياجات والمشاكل المتفاوتة على المستوى المحلي.

ينبغي أن يكون هذا ممكناً، حيث تشير الحوارات مع الشخصيات السياسية والمواطنين العاديين في المناطق المتنازع عليها بشكل ثابت إلى أن معظمهم يريد تسوية مستقرة تعود بالفائدة على كل المجتمعات المحلية، ويتم التوصل إليها من خلال الحوار والمفاوضات، أكثر مما يريدون تغييراً للوضع الرسمي للمناطق.<sup>21</sup> رغم عدم تطبيق الدستور، فإن معظم السكان ما زالوا يستحضرونه بوصفه الأساس الوحيد لتسوية سلمية.<sup>22</sup>

#### أ. كركوك

تقع محافظة كركوك، كغيرها من المناطق المتنازع عليها، على الحدود بين الجزء ذو الأغلبية العربية من العراق وإقليم كردستان العراق.<sup>23</sup> ويشمل سكانها الأكراد (السنة)، والعرب (السنة)، والتركمان (السنة) والشيعية)، إضافة إلى مجموعة صغيرة من الكلدان والآشوريين المسيحيين. كانت كركوك في الماضي مدينة تضم حامية عسكرية على طريق تجاري عثماني مهم (ما يفسر وجود سكان تركمان حضريين)، وشكلت موقعاً خلفياً في السنوات الأولى للجمهورية العراقية - حتى اكتشاف النفط.

وبالنظر إلى أن كركوك توجد فوق حقل النفط الوحيد العملاق في العراق، فإنها كانت توفر العائدات للحكومات المتعاقبة في بغداد منذ عقود. في النهاية، حلت حقول النفط الجنوبية محله من حيث الأهمية، إلا أن كركوك ظلت تشكل شريان حياة خلال الحرب مع إيران في ثمانينيات القرن العشرين، عندما أصبحت حقول النفط الجنوبية، وبنيتها التحتية وخطوط أنابيبها غير قابلة للتشغيل. ونظراً لتشرّب الأنظمة التي قادها البعثيون بأيديولوجيا قومية عربية قوية، فإن تلك الأنظمة قامت بحملات تعريب مكثفة لكركوك لتعزيز سيطرتها على النفط؛ وفي ظل حكم صدام حسين، وصل ذلك إلى مستوى الإبادة الجماعية في حملة الأنفال عام 1988.<sup>24</sup>

الغزو الأميركي في العام 2003 عكس تلك العملية، رغم أن ذلك تم بشكل عام دون عنف؛ حيث عاد الأكراد وهجروا عرب كركوك (وإلى حد أقل التركمان) وهمشواهم سياسياً.<sup>25</sup> تحت الحماية الأميركية، رسخ الحزبان الكرديان الرئيسيان - الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني - هيمنتها السياسية والعسكرية، لكنهما لم يتمكنوا من ضم كركوك إلى إقليم كردستان رغم نيتهما المعلنة فعل ذلك من خلال عملية نصت عليها المادة 140 من الدستور.

عندما مر الموعد النهائي المحدد في الدستور لإجراء استفتاء على وضع كركوك وغيرها من المناطق المتنازع عليها في نهاية العام 2007، شلت الحياة السياسية في كركوك. كلما أجرى العراق انتخابات على

<sup>21</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، محافظات ديالى، وصلاح الدين وكركوك، النصف الأول من عام 2018؛ وأبحاث أجرتها مجموعة الأزمات بعد العام 2003 في المناطق المتنازع عليها.

<sup>22</sup> استناداً إلى أبحاث مجموعة الأزمات، وأيضاً إلى جهود الوساطة التي أجرتها مؤسسة فريدريك نومان (2008-2012) ومجموعة الحوار الاستشارية (والمستمرة منذ العام 2009).

<sup>23</sup> انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 56، بوادر معركة تختمر حول كركوك، 18 تموز/يوليو 2006؛ والتقارير رقم 64، العراق والأكراد: تسوية أزمة كركوك، 19 نيسان/أبريل 2007؛ والتقارير رقم 80، النفط مقابل الأرض: نحو المبادلة العظمى عن العراق والأكراد، 28 تشرين الأول/أكتوبر 2008؛ والتقارير رقم 88، اضطراب على خط التماس، مرجع سابق؛ والتقارير رقم 103، العراق والأكراد: مواجهة مخاوف الانسحاب، 28 آذار/مارس 2011؛ والتقارير رقم 120، العراق والأكراد: الرهانات المرتفعة في لعبة النفط والغاز، 19 نيسان/أبريل 2018.

<sup>24</sup> "Genocide in Iraq", op. cit.

<sup>25</sup> اتهم الزعماء العرب والتركمان المحليين الأحزاب الكردية بالانخراط في عملية هندسة ديمغرافية من خلال تقديم الحوافز للأكراد الذين ليسوا من كركوك أصلاً للاستقرار هناك أيضاً.

مستوى المحافظة، كانت كركوك تتخلف عن العملية بالنظر إلى أن الأحزاب المحلية لم تتمكن من الاتفاق على صيغة لا تحوّل نتائج الانتخابات إلى استفتاء بحكم الأمر الواقع على وضع كركوك (على افتراض أن الأكراد يصوتون دائماً تقريباً للأحزاب الكردية، التي تدعم ضم كركوك إلى إقليم كردستان).<sup>26</sup>

## 1. المعركة ضد تنظيم الدولة الإسلامية وتداعياتها

في حزيران/يونيو 2014، اندفع مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية باتجاه مدينة كركوك من مخابهم في البلدات العربية في المحافظة في الغرب. انهارت القوات العراقية الموجودة على أطراف المدينة وفي حقول النفط؛ وحلت ميليشيات الأحزاب الكردية، البشمركة، محلها؛ حيث سيطر الاتحاد الوطني الكردستاني على المدينة بينما سيطر الحزب الديمقراطي الكردستاني على حقول النفط.<sup>27</sup> تبع ذلك مواجهات دامت ثلاث سنوات بين البشمركة وتنظيم الدولة الإسلامية، مع حدوث صدامات متكررة على طول خط الجبهة جنوب وغرب المدينة. محافظ كركوك الكردي نجم الدين كريم، سيطر على الحياة في المدينة بشكل محكم من خلال الأسايش، قوات الأمن الكردية، التي ادعى السياسيون العرب والتركماني أنها كانت مسؤولة عن ارتفاع كبير في عدد حالات الاعتقال العشوائي، والخطف والاعتقال.<sup>28</sup>

كما اتخذ المحافظ سلسلة من الخطوات الإشكالية اعتباراً من العام 2014 فصاعداً رأى فيها العرب المهجرون من الحويجة والمحافظة الأخرى محاولة كردية مستمرة لتقليل عدد السكان العرب في كركوك؛ فقد أمر بهدم المنازل غير المرخصة في المناطق العربية في الجزء الجنوبي الغربي من مدينة كركوك، وأحدث إجراءات إدارية معقدة للعرب المهجرين من المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية إذا أرادوا الدخول إلى المدينة، ويُرغم أنه منع تسجيل الأطفال العرب الموجودين في مستشفيات كركوك في سجل السكان.<sup>29</sup> كما استعمل أغلبية الأحزاب الكردية في المجالس المحلية لتحقيق بعض الأهداف القومية الكردية الواضحة، ما أثار استياء المجموعات المحلية العربية والتركمانية في المنطقة. في آذار/مارس 2017، نجح في تمرير تصويت في المجلس برفع علم كردستان على مباني الحكومة المحلية.<sup>30</sup> في الشهر الثاني، حاول أن يطرح على المجلس مقترح تحريضي للغاية يتمثل في إجراء استفتاء في المحافظة لتحديد ما إذا كان ينبغي الانضمام إلى إقليم كردستان، لكن المجلس قرر عدم التصويت عليه.<sup>31</sup> وفي نهاية آب/أغسطس، استعمل نفس الآلية لتمكين مشاركة كركوك في الاستفتاء على استقلال كردستان.<sup>32</sup> اعتبر السكان العرب والتركماني هذه التحركات ضارة للغاية، وعارضوها بشدة وقاطعوا التصويت عليها في المجلس.

## 2. ردود الفعل ضد الاستفتاء على استقلال كردستان

في مطلع تشرين الأول/أكتوبر 2017، وبعد الاستفتاء بوقت قصير، اندفع الجيش العراقي، بدعم من مقاتلين من مجموعات شبه عسكرية تسمى الحشد الشعبي، من الجنوب وأخرج تنظيم الدولة الإسلامية من الأفضية الغربية لكركوك. في 16 تشرين الأول/أكتوبر، تقدموا أكثر فدخلوا كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها وأجبروا البشمركة على التراجع نحو إقليم كردستان. محافظ كركوك، والأعضاء الأكراد في المجلس ومعظم المدراء الأكراد في الحكومة المحلية هربوا في نفس الاتجاه، مع آلاف السكان الأكراد

<sup>26</sup> في كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها، تستند جهات النظر المحلية حول ترتيبات الحكم وتوزيع المناصب الإدارية أولاً وقبل كل شيء إلى حسابات إثنية – طائفية؛ حيث يسعى كل طرف إلى تشكيلة تبني على ثقلة الديموغرافي وتعظم هذا الثقل إلى أقصى درجة ممكنة وتمنع أن يتحول طرف إلى أقلية هامشية.

<sup>27</sup> تمسك حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بقية بابا في حقل نفط كركوك، وأيضاً بحقل جيبور وخيزان، في حين استولى الحزب الديمقراطي الكردستاني على قبة أفانا في حقل نفط كركوك (وكان قد بسط سيطرته أصلاً على قبة خورمالا في الحقل) وحقل باي حسن.

<sup>28</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسي عربي وسياسي تركماني، كركوك، أيار/مايو 2018. وكلاهما اقتبساً تقريراً لهيومان رايتس ووتش بعنوان "Kurdistan Region of Iraq: 350 Prisoners 'Disappeared'", 21 December 2017.

<sup>29</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، كركوك، أيار/مايو – حزيران/يونيو 2018.

<sup>30</sup> "Kirkuk raises Kurdistan flag over state buildings after 'historic' vote", *Rudaw*, 28 March 2017. عضو كردي في المجلس ادعى أنه عارض إجراء رفع العلم لكن، كقومي كردي، لم يستطع التصويت ضده. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كركوك، أيار/مايو 2018. يشعر أكراد كركوك في كثير من الأحيان أنهم في مازق بين الحاجة لتنفيذ أوامر قيادة حزبهم والرغبة بالمحافظة على الانسجام في مجتمعهم المحلي، الذي يعزز بفضل عدد كبير من حالات الزواج المختلط بين الأكراد والتركماني.

<sup>31</sup> "Kirkuk council votes for referendum on joining Iraqi Kurdistan", *Middle East Eye*, 4 April 2017.

<sup>32</sup> "Kirkuk province votes in favour of participating in Kurdistan's referendum", *Rudaw*, 29 August 2017.

الذين خافوا من الردود الانتقامية. معظم السكان الأكراد عادوا بعد ذلك بوقت قصير، لكن السياسيين والمسؤولين الأكراد لم يعودوا؛ ونتيجة لذلك توقفت أنشطة المجلس المحلي منذ ذلك الحين بسبب عدم اكتمال نصابه.<sup>33</sup>

فرضت حكومة بغداد فوراً سيطرتها، ونشرت الشرطة المحلية والاتحادية داخل المدينة وتركت الجيش والحشد لتأمين محيط حقول النفط.<sup>34</sup> كما فرضت سيطرتها على الإدارة المحلية، ورفعت نائب المحافظ (العربي) إلى محافظ بالوكالة، واستبدلت الموظفين الغائبين. تشجع سكان المنطقة العرب والتركماني وشعروا بالراحة بعد رحيل قوات الأمن الكردية بشكل خاص، واستشعروا فرصة جديدة لتقاسم السلطة بدت غير ممكنة في ظل الحكم الكردي. بعض السياسيين أظهروا نزعة انتصارية. تحسين كهية، وهو قائد تركماني شيعي بارز في مجلس المحافظة قال: "لقد استعاد التركمان الشيعة السلطة التي يستحقونها في كركوك فقط بفضل دعم الحكومة المركزية وقوة الميليشيات الشيعية".<sup>35</sup> آخرون كانوا أكثر حذراً:

الميليشيات الطائفية تزداد قوة على حساب القوات الحكومية. وهذا خطير على السلام والتعايش في المدينة. الحكومة تفقد السيطرة على أراضي البلاد. لقد باتت الأعلام الإيرانية وصور الخميني في كل مكان في كركوك الآن.<sup>36</sup>

في حين يسيطر الجيش على مدينة كركوك، فإن الحشد أكثر عدوانية.<sup>37</sup> تتمركز قوات الأمن المختلفة خارج المدينة لكنها تدخل المدينة كلما أرادت. لقد استغل الحشد دوره الأمني لملء كل منصب حكومي أخلاه الأكراد بأشخاص تركماني شيعية في الغالب. إنه يسيطر على الطرقات في سائر أنحاء المحافظة، ويفرض رسوماً على نقاط التفتيش. في هذه الأثناء، يحاول تنظيم الدولة الإسلامية العودة. قد يكون مركز مدينة الحويجة خالياً من أفراد التنظيم، لكنه يشن الغارات على القرى الواقعة في القضاء كل ليلة ويرعب سكانها.<sup>38</sup> مراقب محلي لاحظ قائلاً إنه في حين قد يكون الحشد قوياً، لكنه يتجنب فيما يبدو دخول المناطق ذات الأغلبية السنية لمواجهة تنظيم الدولة، ويقوم بدلاً من ذلك بتسيير دوريات على الطرقات. وبالنتيجة "فإن السكان المحليين يعانون من تنظيم الدولة والحشد على حد سواء، لأن كل تنظيم يتهمهم بدعم التنظيم الآخر".<sup>39</sup>

فاقم الاستفتاء وتداعياته الانقسامات السياسية العميقة في إقليم كردستان، وداخل الحزب الديمقراطي الكردستاني، وحتى داخل عائلة البارزاني نفسها، وأضعف بشدة موقع الأكراد في بغداد. قلة في إقليم كردستان لا يتوقعون لأن يكون لهم دولة، إلا أن خصوم مسعود البارزاني شككوا في توقيت الاستفتاء، معتقدين أنه جزء من محاولة لتعزيز حكمه الاستبدادي. سياسي من الحزب الديمقراطي الكردستاني قال: "للأكراد الحق بأن يكون لهم دولتهم. لكن كان ينبغي أن يختار توقيتاً أفضل لإجراء الاستفتاء. لقد تحول العالم بأسره ضدنا. خسرنا جزءاً كبيراً مما حققناه – بسبب الاستفتاء".<sup>40</sup>

منتقدو البارزاني حملوه المسؤولية بشكل خاص (وفصيل الاتحاد الوطني الكردستاني الذي مكن الجيش من الدخول إلى كركوك) عن خسارة المناطق المتنازع عليها ومواردها. لأشهر بعد الاستفتاء، ظل الرد الوحيد للقادة الأكراد هو إنكار المسؤولية عن التطورات اللاحقة في كركوك، ومقاطعة الاجتماعات التي نوقشت فيها قضية المناطق المتنازع عليها، ورفض تقديم مرشحين في كركوك للانتخابات البرلمانية، بانتظار أن

<sup>33</sup> يتنزع أعضاء المجلس الأكراد بانعدام الأمن بالمدينة (غياب قوات الأمن الكردية) وهيمنة ما يعتبرونه قوات غير شرعية (الحشد).

<sup>34</sup> للتوضيح، فإن الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني فقدتا السيطرة على حقول النفط في كركوك التي كانا قد سيطرا عليها في العام 2014 أو كانا قد سيطرا عليها من قبل، باستثناء حقل واحد؛ فقد فقدت السيطرة على قبتي بابا وأفانا في حقل نفط كركوك، وحقول جمبور، وخيزار وباي حسن. تمكن الحزب الديمقراطي الكردستاني من التمسك بقبة خورمالا في حقل نفط كركوك، وهي الواقعة في الجزء المتنازع عليه من محافظة أربيل.

<sup>35</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كركوك، 26 أيار/مايو 2018.

<sup>36</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كركوك، أيار/مايو 2018.

<sup>37</sup> انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 188، المجموعات شبه العسكرية في العراق: تحدٍ لإعادة بناء دولة فعالة، 30 تموز/يوليو 2018.

<sup>38</sup> مراقب محلي لاحظ أنه "عندما حرر الجيش الحويجة، قام فقط بتطهير المدينة والطرق المفضية إليها من تكريت وبياجي. إلا أن قضاء الحويجة يضم 400 قرية. لم يذهب الجيش إلى أي من هذه القرى. وبالتالي فإن مقاتلي تنظيم الدولة ما يزالون هناك؛ وعددهم كبير، وهم يتحركون في كل مكان. لا يستطيع السكان المحليون فعل شيء حيال ذلك، رغم أن الجميع يعرف من هم هؤلاء الأشخاص". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كركوك، حزيران/يونيو 2018.

<sup>39</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كركوك، حزيران/يونيو 2018.

<sup>40</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كركوك، أيار/مايو 2018.

تتدخل الولايات المتحدة وتتوسط في صراعهم مع الحكومة المركزية.<sup>41</sup> كما اتهموا بشكل متكرر محافظ كركوك بالوكالة، راجحاً سعيد، بدعم "موجة جديدة من التعريب" من خلال تشجيع العرب على الانتقال إلى المحافظة.<sup>42</sup>

### 3. الأثر الانتخابية

كان موقع الأكراد في كركوك قد ضعف كثيراً عند إجراء الانتخابات البرلمانية في أيار/مايو 2018. ولهذا السبب ادعى السكان المحليون غير الأكراد بوجود تزوير عندما أظهرت نتائج الانتخابات، التي أجريت للمرة الأولى عبر التصويت الإلكتروني، أن الاتحاد الوطني الكردستاني كان قد تمكن من الفوز بستة من مقاعد مجلس المحافظة الاثني عشر، مظهراً قوته حتى في مناطق مثل الحويجة ذات الأغلبية العربية.<sup>43</sup> السياسي العربي عبد الرحمن منشد العاصي علق قائلاً: "الناس يسخرون من الانتخابات في كركوك، ويقولون إن المقترعين وضعوا العقال [غطاء الرأس العربي التقليدي] في صندوق الاقتراع لكن شرواً [اللباس الكردي التقليدي] خرج منه".<sup>44</sup> عملية العد الجزئي للأصوات التي أجريت لاحقاً بأمر من مجلس النواب لم تقدم الكثير من العزاء لخصوم الاتحاد الوطني الكردستاني، حيث إن النتائج الكلية في كركوك ظلت دون تغيير، واحتفظ الاتحاد الوطني الكردستاني بالمقاعد الستة التي كان قد فاز بها.<sup>45</sup>

هدد الخلاف حول الانتخابات بتفويض التطور الإيجابي الوحيد في كركوك على مدى العام الماضي؛ حيث وافق جميع اللاعبين السياسيين الرئيسيين في كركوك في آذار/مارس على كتابة مسودة قانون بإجراء انتخابات للمجلس المحلي في كركوك للمرة الأولى منذ العام 2005.<sup>46</sup> من المزمع إجراء هذه الانتخابات في النصف الأول من عام 2019 بالتزامن مع الانتخابات في المحافظات العراقية الأخرى، إلا أن فقدان سياسي كركوك لثقتهم بالعمليات الانتخابية في العراق في أعقاب الانتخابات البرلمانية قد يؤدي إلى مقاطعة السكان العرب والتركمانيون للانتخابات أو تدني نسبة مشاركتهم. على حد تعبير العاصي: "تزوير

41 قادة الاتحاد الوطني الكردستاني هربوا في تشرين الأول/أكتوبر 2017 أيضاً، نظراً لعدم ثقتهم بأن الجيش العراقي والحشد لن يتعرضا لهم بالأذى. لكن منذ ذلك الحين، انخرطوا في مفاوضات نشطة مع حكومة بغداد حول الدور السياسي الكردي في كركوك. الاتحاد الوطني الكردستاني من جهته أعلن أنه لن يشارك في الانتخابات البرلمانية في أيار/مايو 2018 في كركوك طالما ظل الحشد مسيطراً على الأمن. إضافة إلى ذلك، قال أحد سياسيي الاتحاد الوطني الكردستاني إن الحزب قرر عدم التنافس في كركوك لأن قيادته أدركت أن نتيجة الانتخابات لن تؤثر في وضع المدينة: "إن مقعداً أو مقعدين في مجلس النواب في بغداد لن يغيروا الواقع في كركوك. وحدها الانتخابات المحلية ستغير الصورة وستكون نقطة البداية نحو حوار جدي حول مستقبل المدينة". وقال إن الحزب سيعود إلى كركوك حالما تتشكل حكومة جديدة في بغداد. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كركوك، أيار/مايو 2018.

42 على سبيل المثال، "Kurds claim appointed governor authorizes another Kirkuk Arabization", *Rudaw*, 3 November 2018. لكن أنصار المحافظ يدعون أن العرب الذين وصلوا إلى المدينة كانوا قد هجروا من الأفضية الغربية في المحافظة، مثل الحويجة، التي ظلت غير مستقرة بسبب استمرار وجود تنظيم الدولة فيها. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، كركوك، أيار/مايو 2018. موضوع متكرر في كركوك هو أن كل حاكم يأتي يشجع أفراد مجموعته الإثنية على الانتقال إلى المحافظة على حساب النسبة العددية للأخرين. إلا أنه ليس هناك قانون يمنع المواطنين العراقيين من السكن في أي مكان من البلاد.

43 بيان مجموعة الأزمات، "الانتخابات البرلمانية المختلف على نتائجها في كركوك"، 24 أيار/مايو 2018.

44 مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عبد الرحمن منشد العاصي، عضو المكتب السياسي لـ "المشروع العربي"، كركوك، 27 أيار/مايو 2018.

45 تركزت التكهانات حول الكيفية التي تمكن بها الاتحاد الوطني الكردستاني من إظهار قوته في كركوك على الشوك بأنه تلاعب بالنتائج بمساعدة إيرانية عبر ما يفترض من سيطرة إيران على الجداول الإلكترونية من خلال نفوذها في هيئة الانتخابات. من المرجح أن أغلبية السكان الأكراد المحليين صوتوا لصالح الاتحاد الوطني الكردستاني، كما فعلوا في انتخابات سابقة، لكن ذلك لا يفسر فوز الحزب في الأفضية ذات الأغلبية العربية.

46 تم التوصل إلى الاتفاق بوساطة من مجموعة الحوار الاستشارية. ثم عملت يونامي مع اللجنة القانونية في مجلس النواب على صياغة قانون انتخابات محلية احتوى بنداً حول كركوك، وأصدره المجلس بعد ذلك بفترة وجيزة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أشخاص شاركوا في هذا المجهود، نيسان/أبريل 2018. ينزع السكان المحليون إلى مساواة الانتخابات المحلية بتعداد السكان، الذي يعتبرونه أيضاً حكماً مسبقاً على نتيجة الاستفتاء، لأنهم يفترضون أن معظم الناس سيصوتون لصالح مجموعتهم الإثنية. علاوة على ذلك، فإنهم يرون في نتيجة الاستفتاء تضع كركوك وحولها النقطية داخل إقليم كردستان ليس فقط على أنه تقسيم للمدينة وللتوازن الإثني الهش في المحافظة بل أيضاً على أنه يمهد الطريق أمام استقلال كردستان. مثل ذلك التطور سيواجه غير الأكراد باحتمال ضمهم إلى دولة غير العراق، ويمكن أن يثير شبح التهجير السكاني من النوع الذي حدث بعد تقسيم الهند، ولو كان ليس بنفس الجسامية. معظم الناس، بمن فيهم الأكراد المحليين، يفضلون تحاشي مثل هذا السيناريو بسبب عدم الاستقرار وعدم اليقين اللذان سيحدثهما. ولهذا السبب فإن إحدى القضايا المثيرة للقلق في المحاولات الانتخابية السابقة في كركوك كانت عملية التحقق من سجل الناخبين. تمكنت الأحزاب من تسوية، أو على الأقل تأجيل، تلك المشكلة في آذار/مارس 2018 بإضافة سطر إلى القانون الانتخابي ينص على أن هيئة الانتخابات ستعدل السجل خلال عام بعد الانتخابات.

الانتخابات هذا سيؤثر سلباً على أي حل محتمل لقضية كركوك. السكان العرب لن يتفوا بالعملية السياسية مرة أخرى".<sup>47</sup> تحسين كهية أطلق تحذيراً مختلفاً:

لدي مخاوف جدية من أن هذا التزوير يمكن أن يحدث مرة أخرى خلال انتخابات المجالس المحلية. وهذا سيؤثر بشكل خطير على مستقبل كركوك حتى أكثر من التزوير في الانتخابات البرلمانية. إن تشكيل المجلس المحلي استناداً إلى عدد المقاعد التي يحصل عليها كل مكون في الانتخابات المحلية في كانون الأول/ديسمبر سيلعب دوراً في الصياغة النهائية لوضع كركوك.<sup>48</sup>

#### 4. التوسط في اتفاقات جديدة لتقاسم السلطة

باختصار، فإن الوضع التعيس لكركوك في مرحلة ما بعد العام 2003 تمت إطلته الآن مرة أخرى تحت رعاية الحكومة المركزية. ما تغير هو ظهور توازن جديد للقوى؛ حيث تبقى قوات الأمن الكردية التي كانت قوية في الماضي خارج المناطق المتنازع عليها، تمنعها الحكومة المركزية من الدخول، في حين يمارس الجيش والمليشيات المرتبطة به سيطرة ضعيفة على هذه المناطق، ما يترك المجال لتنظيم الدولة الإسلامية لإثارة المشاكل في الأفضية الغربية.

وهذا يشير إلى أنه، وفي غياب تسوية لوضع هذه المناطق ببساطة من الأمم المتحدة، ثمة طريق وسط إلى الأمام يمكن أن ينطوي على تجدد التعاون بين الجيش والبشمركة من خلال آلية أمنية مشتركة خارج الحدود البلدية (كما كان الحال في العام 2009)، واستمرار نشر قوة شرطة يتكون أفرادها من سكان محليين داخل المدينة.<sup>49</sup> لكن ينبغي أن يكون هناك على الجانبين قوات احترافية منفصلة عن الأحزاب السياسية.

من خلال ما يقوله السياسيون المحليون، فقد بدا أنهم مستعدين للتغيير. محافظ كركوك بالوكالة راجان سعيد لاحظ أن القوى الدولية والإقليمية بات لها الآن "مصلحة مشتركة" في تيسير التوصل إلى تسوية لكركوك بعد موقفها المشترك ضد الاستفتاء الكردي.<sup>50</sup> عفيفة الجميلي، عضو المكتب السياسي للحزب السياسي المحلي، المشروع العربي، تكهنت بأنه حتى الأكراد قد يكونون مستعدين للتوصل إلى اتفاق مع الحكومة المركزية إذا كان ذلك يعني أن بوسعهم العودة إلى المدينة. وأضافت:

ينبغي أن يعود الأكراد إلى كركوك وجميع المناطق المتنازع عليها. ينبغي أن يشاركوا في العملية السياسية هنا. حتى قوات الأمن الكردية يمكن أن تعود وتشارك في الملف الأمني، لكن ينبغي الاتفاق على ذلك مع بغداد استناداً إلى اتفاق سياسي مسبق بين جميع الأطراف هنا. الطريقة التي تصرف بها الأساس والبشمركة الكردية مع العرب كانت غير مقبولة. لكن قوات الأمن التي تسيطر حالياً على كركوك والحويجة لا تتصرف على نحو أفضل اتجاه العرب.<sup>51</sup>

معظم السكان المحليين من غير الأكراد يرفضون عودة الأساس، وإلى درجة أقل البشمركة. ومرد هذا جزئياً هو التصورات المحلية عن ممارسات القوات الأمنية في الماضي - حيث يتهمها السكان المحليون بعمليات الاحتجاز العشوائي، وعمليات اختفاء واعتقال - وجزئياً لأن السكان من غير الأكراد يخشون أن قوات الأمن الكردية ستساعد على ضم المناطق المتنازع عليها.<sup>52</sup> تبقى هذه القضية هي النقطة الرئيسية العالقة التي تمنع تشكيل حكومة محلية. محمد كمال، العضو الكردي في المجلس المحلي عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، حدد شروط اتفاق يمكن أن يوافق عليه الأكراد:

ينبغي أن يكون هناك قوة مشتركة مكونة من الجيش العراقي، والشرطة الاتحادية، والبشمركة والأسايش لإدارة الملف الأمني في كركوك. ينبغي أن تكون كل وحدة مسؤولة عن منطقة محددة من

<sup>47</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عبد الرحمن منشد العاصي، عضو المكتب السياسي لـ "المشروع العربي"، كركوك، 27 أيار/مايو 2018.

<sup>48</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع تحسين كهيا، عضو مجلس المحافظة، كركوك، 26 أيار/مايو 2018.

<sup>49</sup> في كانون الثاني/يناير 2009، أسست الولايات المتحدة التي كانت حينذاك قوة محتلة مراكز تنسيق مشتركة في المناطق الحضرية في محافظة كركوك لتعزيز التواصل، والحوار والتنسيق بين الشرطة وخدمات الطوارئ، مع وجود ضابط اتصال بين الجيش والبشمركة في مركز تنسيق مركزي في مدينة كركوك. مجموعة الأزمات، اضطراب على خط التماس، ص. 14-15؛ وتقرير مجموعة الأزمات، مواجهة مخاوف الانسحاب، مرجع سابق.

<sup>50</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كركوك، 25 حزيران/يونيو 2018.

<sup>51</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كركوك، 14 حزيران/يونيو 2018.

<sup>52</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، كركوك، كانون الثاني/يناير - أيار/مايو 2018.

أجل منع الصدامات بينها. ينبغي أيضاً أن يكون لدينا إدارة مشتركة جديدة في كركوك من خلال الاتفاق بين بغداد وأربيل.<sup>53</sup>

في حين يبدو أن جميع الأطراف متفقين على شكل من أشكال السيطرة والإدارة المشتركة، فإن عملية تأسيس هذه الترتيبات تبقى غير محددة. عواد أمين، العضو الكردي المستقل في مجلس المحافظة، أشار إلى أن الطريقة المفضلة لدى الأكراد في حل مشكلة كركوك – من خلال التفسير المصلحي للدستور – أصبحت قديمة وغير ذات جدوى:

على الجميع [في كردستان] أن يفهم أننا في كركوك نتعامل مع الناس، وليس مع الأرض. المادة 140 لم تعد جيدة بما يكفي لحل قضية كركوك. ينبغي تقسيم العملية إلى ملفات فرعية: تقاسم السلطة، النزاعات على الأراضي، تقاسم عائدات النفط، الأمن والانتخابات المحلية خلال المرحلة الانتقالية. ينبغي على بغداد وأربيل أن تتفقا على تقاسم الملف الأمني في كركوك. ... ينبغي أن يتم فعل ذلك تحت الإشراف الدولي. ينبغي أن تتحرط يونامي في تفاصيل قضية كركوك.<sup>54</sup>

عضو تركماني في المجلس، علي مهدي صادق، اقترح أن تتم العملية بالتتابع:

علينا أن نبدأ بالقضية الأسهل وأن نتحرك نحو القضايا الأكثر تعقيداً. على سبيل المثال، على يونامي أن تساعد أولاً في فتح مطار دولي في كركوك، ثم إيجاد طريقة لتأسيس إدارة مشتركة، ومن ثم الانتقال إلى النزاعات الأخرى، مثل النفط، والتنمية، والخلافات على الأراضي، والمصالحة بين المجتمعات المحلية، وحدود المحافظة، وفي النهاية، وضع كركوك.<sup>55</sup>

وأضاف لازمة محلية: "لا يمكن تسوية شيء في كركوك عن طريق الفرض أو حكم الأغلبية. ينبغي أن يكون التوافق أساس أي تسوية دائمة". هذا المبدأ نفسه شيء يمكن للجميع أن يتفق عليه، رغم – أو ربما بسبب – حقيقة أن كلا الطرفين انتهكاه عند محاولة كل منهما دفع السيناريو الذي يفضلُه.

#### ب. ديالى: خانقين

نظراً لموقعها بالقرب من خط تماس سياسي – الحدود الإيرانية-العراقية – كانت خانقين متنازعاً عليها حتى خلال فترات حكم الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية. المنطقة المتنازع عليها، التي تضم نواحي جلولاء، والسعدية وقره تبه، تقع أيضاً على الممر الرئيسي للتجارة والحج بين طهران وبغداد، وترتبتها خصبة جداً بفضل نهر ديالى الذي يرويهها.<sup>56</sup> تم التنقيب عن النفط للمرة الأولى في بداية القرن العشرين في حقل نفط خانة الذي يمتد على جانبي الحدود. إضافة إلى وجود سكان أكراد، فإن وجود النفط قد يكون سبباً، منذ ظهور الحركة القومية الكردية، لسعي القادة الأكراد لضم خانقين إلى الفلك الإداري للأكراد.

شهد القضاء أيضاً حصته من التلاعبات الديموغرافية، من نزع الجنسية وترحيل الأكراد الشيعة (الفيلية) بدايةً بسبعينيات القرن العشرين، إلى سياسات التعريب التي انتهجها نظام صدام، إلى الضغوط التي مارستها حكومة إقليم كردستان بعد العام 2003 على العرب لمغادرة مدينة خانقين إلى السعدية وجلولاء.<sup>57</sup> نتيجة لذلك، فإن جميع هذه المناطق فيها خليط سكاني، إلا أن مدينة خانقين يقطنها الأكراد (الذين ينقسمون إلى سنة وشيعة)، في حين أن أغلبية سكان النواحي من العرب، مع أقليات تركمانية وكردية كبيرة.<sup>58</sup> لقد منع التمرد وردود الفعل عليه قيام حكم فعال منذ العام 2003، خصوصاً في النواحي؛ حيث بالكاد كانت المجالس المحلية المنتخبة تتمكن من العمل وسط العنف، ومحاولات الاغتيال والتهديدات.

في حزيران/يونيو 2014، سيطر تنظيم الدولة الإسلامية على ناحيتي السعدية وجلولاء، لكن ليس مدينة خانقين. بعد خمسة أشهر، أخرجه الحشد والبشمركة التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني منها. غيرت عودة

<sup>53</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كركوك، 27 أيار/مايو 2018.

<sup>54</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كركوك، 6 حزيران/يونيو 2018.

<sup>55</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كركوك، 11 حزيران/يونيو 2018.

<sup>56</sup> قره تبه هي تقنياً إحدى نواحي قضاء كفري، لكنها تدار من خانقين.

<sup>57</sup> من منظور الأكراد، فإن العرب الشيعة في قضاء خانقين وافدون من الجنوب، حيث استفادوا من سياسات نظام صدام في التعريب، بينما القبائل العربية السنية تضم العديد من ضباط النظام السابق (وعائلاتهم) الذين كانوا مسؤولين عن تنفيذ تلك السياسات. بعد تهيش ومقاطعة هذه الفئة الأخيرة بعد 2003، انضم بعضهم إلى المجموعات المتمردة، وانجذبوا إلى تنظيم الدولة الإسلامية عندما استولى على مناطق مجاورة في العام 2014.

<sup>58</sup> لا تتوافر أرقام تفصيلية دقيقة عن أعداد المجموعات الإثنية. إنها مسألة تخمين، ومبالغة وتلاعب. باستخدام أدوات قياس مختلفة، قامت دراسة يونامي في العام 2009 بعمل بطولي لرسم صورة واقعية.

الجيش والشرطة الاتحادية ووصول الحشد شكل الصراعات المحلية. فرض الحشد اليد العليا حالما استعاد الجيش المنطقة وانتقل إلى غيرها؛ ونتيجة لذلك، فقد ظلت الحكومة الاتحادية غائبة إلى حد بعيد، بما في ذلك على المستوى الإداري. أتاح هذا المجال للحشد (بشكل أساسي منظمة بدر وعصائب أهل الحق) لفرض ضرائب على التجار والطرق وتخويف غير الشيعة. "إنهم لا يحترمون القانون ولا الحكومة"، على حد تعبير سياسي كردي محلي.<sup>59</sup> ملأ الحشد بشكل متزايد مؤسسات الحكم المحلي بموظفين شيعة، ما عاد بالفائدة على التركمان الشيعة المحليين بشكل خاص.

رداً على هذه الأفعال، غادر كثيرون، خصوصاً الأكراد، المنطقة، حيث توقعوا المشاكل، ولم يعد بعضهم حتى الآن. آخرون كثر تركوا أراضيهم خلال المعارك الأولى ضد تنظيم الدولة الإسلامية ولم يعودوا لأن قراهم دمرت، وما يزال الأمن ضعيفاً والخدمات غير متوافرة. ثمة مزاعم بأن الحشد طرد عدداً من العائلات الكردية من قرى منطقة جلولا ودفعت آخرين للمغادرة خشية الانتقام (من محاولات الأحزاب الكردية بعد العام 2003 إخراج السكان العرب المحليين من المنطقة).<sup>60</sup> في مدينة خانقين وحدها، وبالنظر إلى أن أغلبية سكانها من الأكراد، تمكن حزب الاتحاد الوطني الكردستاني من التمسك بالملف الأمني. في هذه الأثناء، تستمر هجمات تنظيم الدولة، التي تنطلق من المناطق الريفية في تكتيكات نقلها عن المتمردين الأكراد في ثمانينيات القرن العشرين.<sup>61</sup>

شملت سيطرة الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر 2017 على المناطق المتنازع عليها قضاء خانقين. وتحقق ذلك بسهولة ويُسر نسبياً، لأن حزب الاتحاد الوطني الكردستاني وافق على الانسحاب؛ ونسقت البشمركة التابعة له بسهولة مع الجيش الاتحادي مع تقدم هذا الأخير.<sup>62</sup> إلا أن الخيط السكاني في القضاء سمح بحدوث ممارسات سياسية مؤذية قام بها لاعبون خارجيون استفادوا من الخلافات الإثنية والطائفية، خصوصاً الحشد، الذي وجد بين الشيعة المحليين مكوناً داعماً يرفض حكم الاتحاد الوطني الكردستاني وجهوده لضم خانقين إلى إقليم كردستان.<sup>63</sup>

بعد 15 عاماً من العنف والقتال المتقطع، يبدو أن الناس انهكوا. يعبر القادة المحليون عن شهية جديدة لتحقيق الاستقرار من خلال ترتيبات أمنية وتقاسم للسلطة. إذا لم يحدث ذلك، فإنهم يؤكدون على الحاجة إلى التوافق والثقة بين المكونات المختلفة. لأن الممثلين السياسيين عن مجموعاتهم الإثنية تبينوا تقليدياً مقاربة صفرية لتسوية نزاعاتهم، فإنهم يعترفون بأن هذا سيتطلب وساطة خارجية وضمانات أمنية.<sup>64</sup>

### ج. صلاح الدين: طوز خورماتو

لقد عانى قضاء طوز خورماتو (الذي يُشار إليه في كثير من الأحيان باختصار بـ "طوز") في محافظة صلاح الدين إلى الشمال مباشرة من بغداد من العنف أكثر من المناطق الأخرى المتنازع عليها في الفترة التي تلت مباشرة سيطرة الجيش العراقي والحشد في تشرين الأول/أكتوبر 2017. وقد يكون السبب في أن المنطقة عانت من الصدمات الإثنية والطائفية العنيفة منذ العام 2003 التي شارك فيها الأكراد والتركمان السنة والشيعة، إضافة إلى العرب السنة.

تعد طوز مركزاً شمالياً مهماً للنقل، حيث تقع على الطريق السريع بين بغداد وكركوك. وكحال كركوك، فإن مركزها تركماني الأصل، في حين أن ريفها الشمالي والشرقي ذو أغلبية كردية، مع وجود قبائل عربية إلى الجنوب والغرب. ناحية أمرلي ذات أغلبية تركمانية شيعية في المدينة لكن قرى المنطقة ذات

<sup>59</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع زياد الدلوي، العضو السابق في مجلس محافظة ديالى، ورئيس الاتحاد الإسلامي الكردستاني، 14 آذار/مارس 2018.

<sup>60</sup> مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع خليل خداداد الخالدي، رئيس مكتب الاتحاد الوطني الكردستاني في جلولا، 13 آذار/مارس 2018. كان الرقم الذي قدمه 700 أسرة كردية، وأشار إلى أن عدداً من العرب السنة، الذين كانوا سابقاً مع تنظيم الدولة، كانوا قد انضموا إلى الحشد (بشكل رئيسي لحماية أنفسهم)، وكانوا يستغلون الفرصة للانتقام من الأكراد.

<sup>61</sup> "Villages evacuate as rising insurgency targets new territory", *Iraq Oil Report*, 28 September 2018.

<sup>62</sup> مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع خليل خداداد الخالدي، رئيس مكتب الاتحاد الوطني الكردستاني في جلولا، 13 آذار/مارس 2018. وقال: "اتخذ الاتحاد الوطني الكردستاني القرار بالتعاون مع الجيش العراقي لتجنب إراقة الدماء على الجانبين". وضم المشاركون محمود سنكوي، قائد الاتحاد الوطني الكردستاني في ديالى، وهادي العامري، قائد الحشد، المسؤول المحلي للاتحاد الوطني الكردستاني انتقد بشدة قرار الحزب الديمقراطي الكردستاني المضي قدماً في الاستفتاء على الاستقلال، قائلاً إن الاتحاد الوطني الكردستاني لا يستطيع "تعريض علاقاته التاريخية القوية مع إيران للخطر"، حيث يتشاطر مع إيران جملة من المصالح إضافة إلى حدود طويلة، "تماماً كما هو حال الحزب الديمقراطي الكردستاني مع تركيا".

<sup>63</sup> شيعة خانقين منقسمون بين سكانها من الأكراد والتركمان والعرب. العديد من الأكراد يدعمون الأحزاب الكردية، وبشكل أساسي الاتحاد الوطني الكردستاني، وليس الحشد.

<sup>64</sup> مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسيين في منطقة خانقين، 13-14 آذار/مارس 2018.

أغلبية سنية، في حين أن ناحية سليمان بك ذات أغلبية عربية سنية. لقد أظهرت انتخابات ما بعد العام 2003 أن قضاء طوز متنوع جداً، حيث لا تتمتع مجموعة إثنية واحدة بالأغلبية.<sup>65</sup>

كما وثقت دراسة يونامي 2009، فإن الأنظمة الجمهورية في العراق أخضعت سكان القضاء التركمان والأكراد لعمليات هندسة ديموغرافية بعد العام 1959، وخصوصاً بعد العام 1970 حيث عزز البعث سيطرته في أعقاب انقلاب العام 1968 الذي أوصله إلى السلطة. حتى العام 1976، كانت طوز قضاءً تابعاً لكركوك؛ وفي ذلك العام، فصلها النظام عن كركوك وضمها إلى محافظة صلاح الدين التي أنشأها حديثاً. وكان هذا يعني نقل مركز الجاذبية الإدارية للمنطقة من كركوك إلى تكريت (العربية)، ما أضعف النفوذ التركماني والكردي في طوز. استهدف النظام على نحو خاص سكان القضاء الأكراد في حملة الأنفال في العام 1988؛ حيث دمر الجيش قراهم وقتل عدداً كبيراً من السكان الأكراد الريفيين، خصوصاً في ناحية قادر كرم.<sup>66</sup>

تسبب سقوط النظام في العام 2003 ووصول الأحزاب الإسلامية الشيعية لقيادة الحكومة في بغداد بتوترات جديدة في المناطق التي يوجد فيها خليط سكاني. في طوز، شمل ذلك المدينة نفسها، إضافة إلى أمرلي.<sup>67</sup> كان العرب السنة في أمرلي يتنمرون بشكل مستمر من التمييز على أيدي السلطات المحلية، في حين يقول العرب السنة في سليمان بك إنهم كانوا يعانون من الإهمال الرسمي.<sup>68</sup> في عراق ما بعد العام 2003 بشكل عام، شعر العرب السنة بالإقصاء من السياسة والمؤسسات. وغذى استياءهم من الحكومة التي يقودها الشيعة في بغداد التمرد المزمن في مناطقهم قبل وصول تنظيم الدولة الإسلامية بوقت طويل.

كما ظهرت توترات بين التركمان السنة والشيعة، حيث ربطت الفئة الأخيرة الفئة الأولى بنظام صدام حسين.<sup>69</sup> التركمان السنة، المهمشين من قبل بغداد والمتعاطفين سياسياً مع تركيا، يتطلعون إلى ضم طوز إلى إقليم تركماني مستقل يعتبرونه الموطن التاريخي لأسلافهم (تركمنلي) لمنع المحاولات الكردية لضم المنطقة. لكنهم واجهوا معارضة من التركمان الشيعة، الذين باتوا يتعاطفون سياسياً (وطائفياً) بشكل أكبر مع بغداد، التي يتلقون منها حماية متميزة.

خلال الفترة 2003-2017، شهدت مدينة طوز صدامات متكررة بين الأحزاب الكردية، وبشكل أساسي الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي تولى السيطرة الأمنية، والأحزاب التركمانية. أدى وصول تنظيم الدولة الإسلامية في العام 2014 إلى الأجزاء الجنوبية والغربية من القضاء ومحاولات إخراجه منها إلى تدمير القرى العربية والتركمانية. بتوجيه إيراني، تحالفت بشمركة الاتحاد الوطني الكردستاني مع مقاتلي الحشد الشيعي لمحاربة تنظيم الدولة، فعاقبوا السكان العرب المحليين الذين شكوا بتعاونهم مع التنظيم.<sup>70</sup> استعادت الميليشيات الشيعية أمرلي في أيلول/سبتمبر 2014، بعد ثلاثة أشهر فقط من سيطرة تنظيم الدولة عليها؛ وأخرج الجيش والحشد التنظيم من المنطقة في العام 2015. القادة العرب المحليون يدعون أنه منذ كانون الثاني/يناير 2015، اعتقل الحشد وقوات الأمن نحو 700 عربي، غالباً بسبب الشك بانتمائهم إلى تنظيم الدولة أو دعمه؛ وفي العديد من الحالات، ما يزال مكان وجودهم غير معروف.<sup>71</sup> في هذه الأثناء، استمر تنظيم الدولة بتهديد المناطق الواقعة إلى الغرب من طوز، والاقتراب حتى ضواحي المدينة.

رغم جبهتهما المشتركة في وجه تنظيم الدولة، فإن الاتحاد الوطني الكردستاني والحشد بشكل رئيسي (عصائب أهل الحق) اختلفا بسبب خلافهما حول مسألة وضع طوز. وصلت المواجهة بينهما إلى أوجها في العام 2017، عندما طلب الاتحاد الوطني الكردستاني من مجلس القضاء التصويت على مشاركة القضاء في الاستفتاء على استقلال كردستان. المجلس (الذي يضم سبعة أعضاء أكراد، وسبعة عرب وسبعة تركمان) رفض الطلب. في أعقاب الاستفتاء، وبعد أن تحركت القوات العراقية إلى المناطق المتنازع

<sup>65</sup> في حين أن القبائل قوية في ريف القضاء، فإن الصراعات في طوز لم تكن بين القبائل بقدر ما كانت داخل القبائل نفسها، حيث تضم أكبر قبائلها، البيات، عرباً وتركماناً، وسنة وشيعة أيضاً.

<sup>66</sup> انظر "Genocide in Iraq", op. cit. كانت قادر كرم إحدى نواحي طوز حتى العام 1989 (عندما ضمت إلى محافظة السليمانية). حقل غاز خورمور يقع في منطقة قادر كرم؛ وتم تطويره بعد العام 2003.

<sup>67</sup> أدى انفجار شاحنة ملغمة في أمرلي في تموز/يوليو 2007 إلى مقتل نحو 160 شخصاً، في واحد من أكبر الهجمات من هذا النوع في تاريخ العراق بعد العام 2003.

<sup>68</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، طوز خورماتو، آذار/مارس 2018.

<sup>69</sup> إلى حد ما، كان هذا الصراع الطائفي بين التركمان يعكس صراعاً مماثلاً في تلعفر (محافظة نينوى) لكنه لم يصل إلى نفس المستويات.

<sup>70</sup> يتنمر السكان العرب المحليون من أنه منذ العام 2003، والاتحاد الوطني الكردستاني يتهمهم على التوالي بأنهم بعثيون، وبأنهم القاعدة، وبأنهم تنظيم الدولة الإسلامية. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسي عربي، طوز خورماتو، 7 آذار/مارس 2018.

<sup>71</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسي عربي، طوز خورماتو، 7 آذار/مارس 2018.

عليها، هرب سكان طوز الأكراد، وأحدث الحشد دماراً كبيراً في الممتلكات الكردية. وبدعم من الحشد، طرد الإداريون الحكوميون الموظفين الأكراد الذين لم يعودوا، واستبدلوهم بموظفين تركمان.<sup>72</sup> كما كان لعدم الاستقرار مصدر آخر؛ حيث إن مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية يجولون في الأرياف ويهاجمون القرى ليلاً.<sup>73</sup>

سياسيون محليون عبروا عن وجهات نظرهم حول قضاء طوز ودورهم فيه بطرق مختلفة تماماً. نائب رئيس المجلس، وهو تركماني شيعي، أعلن:

لقد تحققت الأحلام في طوز. ما حدث في 16 تشرين الأول/أكتوبر [2017] كان حلم جميع المواطنين. هذا عصرنا الذهبي. لقد أدرك المواطنون الأكراد أن مستقبلهم هو مع مواطنيهم العراقيين، مع العراق. ... نحن بلد واحد وأمة واحدة. لم يعد هناك نزاع بيننا. وحده الضغط الكردي على العرب والتركمان هو الذي كان يولد التوترات.

كما قال إن العملية المشتركة بين الجيش والحشد كانت "الوسيلة العملية لحل مسألة المناطق المتنازع عليها".<sup>74</sup>

للأكراد والعرب السنة قراءة أخرى، لا تقل انحيازاً. على سبيل المثال، سياسي كردي معارض قال:

الأكراد والتركمان كلاهما يدعيان بأن طوز لهما أصلاً. ليس التاريخ هو الذي يقرر. الواقع هو أنه، وبصرف النظر عن جميع الأكراد هنا، فإن العديد من العرب السنة في طوز يريدون اليوم أن تصبح المدينة جزءاً من كردستان. وهذا لأنهم في تلك الحالة يتوقعون أن يعاملوا معاملة الأكراد [في ظل حكومة إقليم كردستان]. ... السلطات الكردية المحلية لم تتعامل مع العرب السنة بشكل جيد قبل 16 تشرين الأول/أكتوبر [2017]. البشمركة [التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني] دمرت العديد من القرى العربية السنة بعد تحريرها من تنظيم الدولة في أمرلي. كان ذلك خطأ. أما الآن فالعرب السنة يعانون أكثر في ظل هيمنة الحشد.<sup>75</sup>

في الواقع فإن معظم العرب السنة لا يرغبون بالعيش في إقليم كردستان، بالنظر إلى تجربتهم في ظل الحكم الكردي بعد العام 2003. سياسي محلي قال: "لا يمكن أن تصبح طوز جزءاً من كردستان. معظم المواطنين يفضلون البقاء تحت سلطة الحكومة المركزية، حتى مع سياستها الطائفية".<sup>76</sup>

عندما أجرت يونامي مسحها في العام 2008، وجدت أن التركمان المحليين يفضلون أن يصبح القضاء محافظة قائمة بذاتها أو الانضمام إلى محافظة كركوك، لكن فقط إذا منحت كركوك مكانة خاصة لوحدها. الأكراد المحليون أرادوا أن يعاد ربط طوز بكركوك، وكانوا يأملون بضمها إلى إقليم كردستان. والعرب المحليون كانوا يفضلون إما أن يتم تحويل طوز إلى محافظة أو أن تبقى قضاءً داخل محافظة صلاح الدين.<sup>77</sup> لا يبدو أن هذه الآراء تغيرت منذ ذلك الحين.

الطريقة العقلانية الوحيدة للتوصل إلى تسوية بين هذه المطالب ستكون تأجيل مسألة وضعها إلى أن تتوصل بغداد وأربيل إلى اتفاق تفاوضي، وفي هذه الأثناء تتوصل إلى ترتيب تقاسم سلطة في القضاء، إضافة إلى السيطرة الأمنية المشتركة بين بغداد وأربيل، مع تعيين رجال الشرطة من المجتمعات المحلية. حالياً، يسيطر الحشد بشكل كامل خارج المناطق الحضرية للقضاء؛ ويتكون من لواء من العرب السنة يخضع

<sup>72</sup> سياسي تركماني شيعي علق على ذلك قائلاً: "لقد مارسوا حرية اختيارهم". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع علي الحسيني، نائب رئيس مجلس القضاء، طوز خورماتو، 7 آذار/مارس 2018. قد يكون جزء من مشكلة الحشد في طوز أن قاداته لا يحكمون السيطرة على مقاتليه، الذين يتسمون بعدم الانضباط بشكل عام. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسي تركماني معارض للحشد، بغداد، كانون الثاني/يناير 2018.

<sup>73</sup> "Villages evacuate", *Iraq Oil Report*, op. cit.

<sup>74</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع علي الحسيني، طوز خورماتو، 7 آذار/مارس 2018.

<sup>75</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أيوب جمعة جبار، القائد المحلي لغوران وأيضاً رئيس فرع وزارة الهجرة والمهجرين في طوز، طوز خورماتو، 7 آذار/مارس 2018.

<sup>76</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسي عربي، طوز خورماتو، 7 آذار/مارس 2018. وأضاف: "قلت للأكراد: من اللحظة التي كنتم فيها مسؤولين [من العام 2003 فصاعداً]، والعرب في طوز يعانون من عمليات الاختطاف، والقتل والاختفاء".

<sup>77</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، طوز خورماتو، آذار/مارس 2018.

لسيطرة محكمة<sup>78</sup> في المدينة، تتكون قوات الأمن بشكل أساسي من الشيعة، ويرأس القادة الشيعة مراكز الشرطة.

في الانتخابات البرلمانية التي جرت في أيار/مايو 2018، فاز بكلا مقعدي القضاء تحالف الفتح، الذي أسسه قادة الحشد<sup>79</sup> السياسي التركماني الشيعي المحلي قال: "لدينا أصلاً ترتيب لتقاسم السلطة في طوز، ولذلك ليس هناك حاجة لمناقشة الأمر مرة أخرى. جميع المكونات الإثنية ممثلة في حكومة القضاء وفي الحكومة المحلية"<sup>80</sup> إلا أن السيطرة الأمنية من قبل مجموعة واحدة – أقلية في القضاء وأقلية أصغر في المحافظة – تشكل وصفاً لاستمرار الصراع العنيف.

<sup>78</sup> يعمل الحشد في طوز تحت قيادة سياسي تركماني شيعي هو يلماز النجار. النقطة مجموعة الأزمات في بغداد في كانون الثاني/يناير 2018. وأوضح أن سيطرة الحشد مكنت من إجراء تعديلات في مناصب الحكومة المحلية لخلق وقائع مؤسسية تعكس نظام الحكم الجديد – على حساب الاتحاد الوطني الكردستاني/الأكراد بشكل خاص.

<sup>79</sup> وكان هذان هما المقعدان الوحيدان اللذان فاز بهما الفتح في محافظة صلاح الدين. العديد من العرب السنة من طوز كانوا قد هجروا خارج القضاء، ويقولون إنهم واجهوا صعوبات في الاقتراع.

<sup>80</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع علي الحسيني، نائب رئيس مجلس القضاء، طوز خورماتو، 7 آذار/مارس 2018.

#### IV. آراء حول إعادة إحياء عملية الأمم المتحدة بشأن المناطق

##### أ. الحكومة الاتحادية العراقية

غيرت الاندفاع العسكرية للحكومة في تشرين الأول/أكتوبر 2017 الوضع على الأرض أكثر مما توقعت لكن أقل مما أرادت. في 16 تشرين الأول/أكتوبر، شقت القوات الحكومية طريقها إلى كركوك، دون مقاومة مسلحة تذكر بعد أن وافق الاتحاد الوطني الكردستاني على "فتح الأبواب".<sup>81</sup> أشارت التقارير الأولية إلى أن الولايات المتحدة كانت قد أعطت الضوء الأخضر لعملية استعادة حقول نفط كركوك.<sup>82</sup> لكن خلال ساعات، انهارت المقاومة الضئيلة التي أبدتها بشمركة الحزب الديمقراطي الكردستاني ومعارضيه في الاتحاد الوطني الكردستاني. استعادت القوات العراقية، بمساعدة من الحشد، محافظة كركوك، بما في ذلك المدينة وحقول النفط، إضافة إلى معظم الأجزاء الأخرى من المناطق المتنازع عليها من الحدود الإيرانية إلى الحدود السورية: خانقين، وطوز خورماتو ومختلف الأفضية في نينوى. لكن يُزعم أن الولايات المتحدة منعت القوات الحكومية من السيطرة على معبر فيشخابور الحدودي إلى سورية ومعبر إبراهيم الخليل إلى تركيا.<sup>83</sup>

أوضح رئيس الوزراء العبادي أن الحكومة كانت تعتزم استعادة السيادة العراقية على حدودها الدولية، بما في ذلك تلك الواقعة داخل إقليم كردستان، لكنها ستسمح للمنطقة بحكم ذاتي حقيقي، طبقاً للدستور. مستشار رفيع المستوى للعبادي عبر عن تفاؤله لكنه أرفقه بشرط:

هناك أمثلة في الماضي للتعاون بين بغداد وأربيل. وهذا يعني أنه يمكن تسوية الصراع عندما تتوافر النوايا الطيبة لدى الطرفين. لكن أولاً علينا أن نضع قواعد أساسية للعبة: هل يريد الأكراد أن يكونوا جزءاً من العراق أم لا؟<sup>84</sup>

الحكومة الاتحادية تعي أن تداعيات الاستفتاء قلصت قدرة أربيل على فرض شروطها بشأن قضية المناطق المتنازع عليها.<sup>85</sup> بغداد تقول إنها تفضل الحوار مع الأحزاب الكردية التي تدعم وحدة العراق، أي منتقدي تحرك مسعود البارزاني نحو الاستفتاء.<sup>86</sup> كما يبدو أنها تعي أن القوات الحكومية لا تمارس سيطرة كاملة في المناطق المتنازع عليها، حيث يستمر العنف في بعض المناطق بسبب غياب التنسيق أو العداوة المباشرة بين الجيش، والحشد والبشمركة.<sup>87</sup> وهذا ينطبق بشكل خاص على أجزاء من محافظة كركوك ومحيط طوز خورماتو، وفي كليهما ثغرات في التنسيق الأمني يستغلها تنظيم الدولة الإسلامية ومجموعات مسلحة أخرى. كما يعبر المسؤولون الحكوميون عن قلقهم من أن الحزب الديمقراطي الكردستاني على وجه الخصوص قد يسعى إلى الانتقام بسبب إخراجها من كركوك في تشرين الأول/أكتوبر 2017 وإثارة

<sup>81</sup> دبلوماسي غربي أشار إلى أن إيران كانت قد واجهت الاتحاد الوطني الكردستاني بأمر واقع، لكن مقابل انسحاب منظم من كركوك وغيرها من المناطق المتنازع عليها، عرضت عليهم طريقة مشرفة للخروج؛ أي ألا تلحق به هزيمة مذلة واستمرار دوره السياسي في هذه المناطق. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، تشرين الأول/أكتوبر 2018.

<sup>82</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول رفيع في وزارة الخارجية، واشنطن، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2017، في الوقت الذي جرت فيه العملية.

<sup>83</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في وزارة الخارجية التركية، أنقرة، كانون الثاني/يناير 2018. إذا كان هذا التحليل صحيحاً، كما أوحى المؤشرات حينها، فإن تقدم القوات العراقية إلى المناطق المتنازع عليها إلى ما وراء حقول نفط كركوك تلقى ضوءاً أصفر أميركياً. دبلوماسي غربي قال إن العبادي أراد استعادة التجارة المتبادلة، بعد تدهور العلاقات العراقية - التركية على إثر إعادة انتخاب المالكي في العام 2010، ولذلك كان حريصاً في تشرين الأول/أكتوبر 2017 على انتزاع السيطرة على المعبر العراقي الوحيد مع تركيا من حكومة إقليم كردستان. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، كانون الثاني/يناير 2018. كما جرت محادثات حول فتح معبر ثانٍ في أوفاكوي (التي تعرف أيضاً بأوفاجيك)، وإعادة مد خط أنابيب كركوك الاستراتيجي عبرها، لكن هذه النقاشات لم تتمخض عن نتائج بعد.

<sup>84</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، كانون الثاني/يناير 2018.

<sup>85</sup> أحد مساعدي زعيم سياسي عراقي قال: "الاستفتاء عكس الوضع الذي كان فيه الأكراد يفرضون الشروط. من حسن حظنا أن البارزاني رفض كل الصفقات التي عرضت عليه! الجميع تحولوا ضده نتيجة ذلك". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، كانون الثاني/يناير 2018.

<sup>86</sup> تصويت 2 تشرين الأول/أكتوبر 2018 في مجلس النواب حول الرئيس العراقي القادم - وهو منصب يحتفظ به بحكم الأمر الواقع للأكراد - أظهر رغبة قوية لدى النواب بوجود مرشح كان قد عارض الاستفتاء على الاستقلال في أيلول/سبتمبر 2017: واختاروا برهم صالح، نائب رئيس الوزراء السابق في بغداد، بدلاً من فؤاد حسين، رئيس الديوان السابق لرئيس كردستان العراق مسعود البارزاني.

<sup>87</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد مساعدي سياسي عراقي كبير، ومسؤول أمني كبير، بغداد، كانون الثاني/يناير 2018.

حالة من انعدام الأمن كي يظهر أن قوات الأمن الحكومية لا تفرض سيطرتها، وبذلك يوفر ذريعة كي تعود البشمركة إلى المناطق المتنازع عليها وتتعاون في الترتيبات الأمنية المشتركة.<sup>88</sup>

لبغداد مصلحة واضحة في التوصل إلى تسوية بشأن كركوك. في حين أنها قد تكون أكثر اعتماداً على حقول النفط في جنوب العراق مما هي على حقول كركوك القديم، فإن مساهمة حقول كركوك في ناتجها الإجمالي، حالما تتم استعادته، يمكن أن يكون كبيراً، وأن يوفر تنوعاً قيمياً لمنافذ التصدير.<sup>89</sup> علاوة على ذلك، فإن التوصل إلى تسوية قد يثبت إقليم كردستان بشكل أكثر متانة داخل العراق، ويقلص ويؤجل المخاطرة في انسحاب الأكراد. كما أن هناك أسباب اقتصادية جيدة. متحدثاً في كانون الثاني/يناير، تابع مستشار العبادي قائلاً:

إننا نخسر الكثير من المال بسبب عدم سيطرتنا على معبر فيشخابور الحدودي مع سورية ومعبر إبراهيم الخليل مع تركيا [وكلاهما سيطرت عليهما حكومة إقليم كردستان منذ العام 1991]. علينا أن نفرض سيادتنا على الحدود الاتحادية للعراق. والأمر نفسه ينطبق على المطارات [في أربيل والسليمانية]. وينبغي أن يتم تصدير النفط من قبل سومو [الشركة الحكومية لتصدير النفط]؛ لا يجوز أن يكون هناك مبيعات مستقلة للنفط الكردي. إذا تمكنا من حل هذه المسائل، فإن تسوية قضية المناطق المتنازع عليها سيكون سهلاً. ليست قضية كبيرة، لأننا نؤمن باللامركزية. قد يستغرق الأمر جيلين، لكن اللامركزية ستجعل العراق أقوى لا أضعف.<sup>90</sup> بحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2018، كانت اثنتان من هذه القضايا الثلاث قد سويت. توصلت الحكومة الجديدة في بغداد إلى اتفاق مع أربيل، تحت ضغط كبير من الولايات المتحدة على ما ذكر، لتصدير نفط كركوك عبر خط الأنابيب الكردي إلى تركيا.<sup>91</sup> وفي وقت سابق من العام، استعادت بغداد السيادة الاسمية على مطاري أربيل والسليمانية (وبالمقابل رفعت الحظر على الرحلات الدولية).<sup>92</sup> في تشرين الثاني/نوفمبر، وحدت بغداد وأربيل نقاط تفتيشهما الجمركية المنفصلة على مداخل الطرق إلى إقليم كردستان.<sup>93</sup>

أخيراً، وفي حين أن تسوية قضية المناطق المتنازع عليها قد لا تكون الأولوية القصوى عند بغداد، فإنها كذلك بالنسبة لأربيل، وتأخير التوصل إلى حل سيستمر في تعكير جميع المبادلات فيما بينهما. إلا أن المشكلة الرئيسية تتمثل في استمرار اختلال صنع السياسات والحكم في بغداد، كما أظهرت أزمة البصرة في أواسط العام 2018. حتى لو توافرت الإرادة لدى القيادة العراقية للتوصل إلى تسوية جديدة مع حكومة إقليم كردستان حول المناطق المتنازع عليها، فإن الحكومة قد تثبت عدم قدرتها على تعبئة الموارد المؤسساتية الضرورية لتنفيذ اتفاق.

ثمة بعض العلامات المبكرة على أن الإرادة ما تزال موجودة. الرئيس العراقي الجديد، برهم صالح، وهو كردي، أعلن في أواخر تشرين الأول/أكتوبر بأنه كان لديه مقترح لتسوية النزاع على كركوك، لكنه لم يقدم تفاصيل.<sup>94</sup> لاحقاً، شرع برلمانين منتخبان حديثاً في قائمة سائرون بزعامة مقتدى الصدر في نقاشات حول

<sup>88</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أمني رفيع، بغداد، كانون الثاني/يناير 2018.

<sup>89</sup> تقدر شركة النفط 'بي. بي' أن حقول كركوك يحتوي تسعة مليارات برميل من النفط الذي يمكن استخراجه. رويترز، 2 تموز/يوليو 2018. لقد أسىء استخدام الحقول القديم كثيراً في الماضي (بشكل أساسي عبر حرقه بالمياه)، وينتظر إعادة التأهيل بمساعدة خارجية؛ و'بي. بي' هي صاحبة العقد حالياً. في العام 2014، دمر تنظيم الدولة الإسلامية أنبوب النفط العراقي إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط؛ ولم تتم إعادة بنائه بعد. استؤنف تصدير نفط كركوك عبر خط الأنابيب الكردي إلى تركيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

<sup>90</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، كانون الثاني/يناير 2018. وأضاف: "إقليم كردستان بحاجة لديمقراطية حقيقية. تخفتي مليارات الدولارات، وقاموا بطرد رئيس برلمان محلي دون أي تبرير. ليس لدينا شيء ضد الأكراد كمواطنين عراقيين، لكن ما حدث على مدى الأعوام الخمسة عشر الماضية عاد بالفائدة فقط على حفنة من العائلات. لم يعد من الجائز أن يكون لدينا وضعية 'المواطن فوق العادة'. هناك عدد كبير من المقترعين الشباب؛ ولا تستطيع أن تخدعهم."

<sup>91</sup> "U.S. intervention unlocks oil flows from Kirkuk", *Financial Times*, 30 November 2018.

<sup>92</sup> رويترز، 13 آذار/مارس 2018. "اسمية"، لأن السلطات الكردية تمكنت من الاستمرار في ممارسة عدم طلب تأشيرات دخول عراقية للقدامين من غير المواطنين.

<sup>93</sup> "Customs checkpoints between Iraq and Kurdistan Region to be scrapped: official", *Rudaw*, 11 November 2018.

<sup>94</sup> Nawhi Saeed, "Will new Iraqi government resolve Baghdad-KRG issues?" *Al-Monitor*, 4 November 2018. يشير سعيد، وهو على حق، إلى أن دور صالح فخري بشكل رئيسي، وأنه يواجه عقبات أخرى، أي الافتقار إلى الدعم من حزبه، الاتحاد الوطني الكردستاني، وبنفس القدر من الأهمية، من الحزب الديمقراطي الكردستاني أيضاً.

كركوك في بغداد، وأربيل والسليمانية.<sup>95</sup> وفي تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع مسعود بارزاني بسياسيين كبار في بغداد لمناقشة جملة من القضايا، بما فيها المناطق المتنازع عليها.<sup>96</sup>

على المدى البعيد، قد يتبين أن رغبة الأكراد بالسيطرة على كركوك ومواردها أقوى من رغبة الحكومة، لكن بغداد ستحتفظ بما يكفي من قوة التعطيل لإحباط الطموحات الكردية. وهذا سيطيّل أمد الوضع التعيس على الأرض، ويحدث نوبات جديدة من العنف وقد يجدد اللجوء إلى العمل العسكري مرة أخرى.

## ب. حكومة إقليم كردستان

تسبب فشل الاستفتاء على استقلال كردستان بظهور اتهامات متبادلة بالخيانة ووسع شقة الخلاف بين وداخل الأحزاب الكردية. قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني اتهمت حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بخيانة الأمة الكردية بالسماح للقوات العراقية بالدخول إلى كركوك، في حين اتهم قادة الاتحاد الوطني الكردستاني الحزب الديمقراطي الكردستاني بالشيء نفسه بتعزيز قوته من خلال وسائل غير ديمقراطية وفرض الاستفتاء على الاستقلال رغم أنوف الأكراد في اللحظة الخطأ.<sup>97</sup> كما أن الطرفين لم يتمكنوا من الاتفاق بعد الاستفتاء على ما حدث بدقة في نقاشاتهما المشتركة خلال الاستعداد له.<sup>98</sup>

غذى القرار بالمضي قدماً بالاستفتاء في المناطق المتنازع عليها الرواية القائلة بأن حكومة إقليم كردستان كانت تعتزم ضم كركوك لضمان الاستدامة الاقتصادية لدولة مستقبلية، وبالتالي وفر الغطاء للعبادي كي يستعيدوها. دبلوماسي دولي رفيع قال: "قلت للبارزاني إن إجراء الاستفتاء سيكون خطأ، أما توسيعه ليشمل المناطق المتنازع عليها فسيكون خطأ قاتلاً. لكنه رد بأن كركوك كانت جوهر القضية. كان واضحاً أن تلك كانت محاولة لضم كركوك"، والالتفاف على العملية التي ينص عليها الدستور، والتي تدعو لإجراء استفتاء على وضع المناطق.<sup>99</sup>

أضعفت خسارة المناطق المتنازع عليها نفوذ أربيل بشدة مقابل بغداد، في حين أن ما حدث من تشطّ في المشهد السياسي الكردي لاحقاً يجعل من الصعوبة بمكان على حكومة إقليم كردستان وضع حد للإجراءات العقابية. كما قصّ مازق الاستفتاء أجنحة أولئك الذين دفعوا بأقصى قوة لإجرائه، بينما أفسح مجالاً سياسياً لمنقديه.<sup>100</sup> شملت المجموعة الأخيرة رئيس وزراء الإقليم، نيجيرفان بارزاني (ابن شقيق مسعود) الذي سرعان ما تولى قيادة جهود استعادة النفوذ الدبلوماسي مع الولايات المتحدة، وتركيا، وإيران وحكومة بغداد.<sup>101</sup> وكانت لازمة أنه، قبل الاستفتاء، كان إقليم كردستان يتمتع بصلاحيات تتجاوز ما يمنحه إياه

<sup>95</sup> انظر Rudaw (Arabic), 30 October 2018; and Baghdad Today (Arabic), 5 November 2018.

<sup>96</sup> "Barzani focuses on wider Iraqi issues on Day 2 of Baghdad visit", Rudaw, 23 November 2018.  
<sup>97</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، السليمانية وأربيل، كانون الثاني/يناير 2018. للحزبين تاريخ من الخيانات المتبادلة على سبيل المثال، في 1996، دعا الحزب الديمقراطي الكردستاني قوات صدام حسين إلى أربيل لإخراج الاتحاد الوطني الكردستاني. أحد قادة المعارضة اتهم كلا الحزبين قاتلاً: "الفساد القائم على النفط أوصلنا إلى هذه النقطة. كان هو الذي دفع وحافظ على 'القومية' الكردية عند الحزبين والعائلات الكبيرة، حتى لو كانت رغبة مسعود البارزاني بأن يصبح إقليم كردستان مستقلاً رغبة حقيقية. إضافة إلى ذلك، فإنهم يتغذون على الأزمات. كان تنظيم الدولة الإسلامية هبة الهبة لهم؛ وقد يكون تحركهم التالي إثارة حرب أهلية" للبقاء في السلطة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، السليمانية، كانون الثاني/يناير 2018. قد يكون التنبؤ بحرب أهلية سابق لأوانه، إلا أن المزاعم بحدوث تزوير للانتخابات في السليمانية وكركوك، وتورط الاتحاد الوطني الكردستاني فيه، في أيار/مايو كانت تحذيرات من أن الأمور ليست على ما يرام في الكيان السياسي الكردي.

<sup>98</sup> كانت إحدى القضايا الرئيسية في الخلاف حول ما حدث تتمثل في المناطق المتنازع عليها. أصر الحزب الديمقراطي الكردستاني (وبعض الدبلوماسيين) بعد الاستفتاء أن الاتحاد الوطني الكردستاني كان قد وافق على دعم الاستفتاء شريطة أن يشمل المناطق المتنازع عليها، لكن مسعود البارزاني، واعترافاً منه بمخاطر رد الفعل العراقي والدولي، أحجم عن الذهاب في ذلك الاتجاه. دبلوماسيون آخرون يقولون إن ما حدث هو العكس، وأن الاتحاد الوطني الكردستاني لم يضع شروطاً، وأن البارزاني كان قد دفع لإشراك المناطق المتنازع عليها في الاستفتاء من اللحظة التي انطلقت فيها الفكرة أولاً في بداية العام 2017. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل وبغداد، كانون الثاني/يناير 2018. جرت هذه المقابلات مع أشخاص كانوا قد تحدثوا مع البارزاني في الأشهر التي سبقت الاستفتاء أو كانوا في الغرفة عندما نوقشت المسألة.

<sup>99</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كانون الثاني/يناير 2018. وكانت الخطوتان الأخريان "التطبيع" – أي عودة الأكراد الذين هجروا من قبل الأنظمة السابقة إلى المناطق المتنازع عليها، وترحيل العرب الذين أعيد توطينهم هناك والذين أتوا من أجزاء أخرى من العراق خلال تلك الفترة – وإجراء تعداد عام للسكان.

<sup>100</sup> جادل عدة مسؤولين أكراد كبار ضد إجراء الاستفتاء في أيلول/سبتمبر 2017، لكن لم يكن بوسعهم التعبير عن موقفهم علناً، بالنظر إلى أن معارضة الاستقلال الكردي يشكل انتحاراً سياسياً في كردستان، ولن يكون بإمكان العديد من الناس أن يميزوا بسهولة بين مبدأ إجراء الاستفتاء وتوقيته.

<sup>101</sup> في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2017، جمدت حكومة إقليم كردستان نتائج الاستفتاء، وفي تشرين الثاني/نوفمبر أعلنت حكومة إقليم كردستان أنها "ستحترم" حكم المحكمة العراقية العليا بأن الدستور لا يسمح باتسحاب أي جزء من البلاد. "بيان لحكومة إقليم كردستان، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2017؛ و "KRG respects Iraqi Federal Court ruling as basis for

الدستور العراقي، أما بعد الاستفتاء فقد باتت صلاحياته أقل، وبالتالي بات من الضروري إعادة التوازن والتفاوض على صفة عادلة للإقليم تتسجم مع الدستور.<sup>102</sup>

لطالما قال نيجيرفان بارزاني بأن حكومة بغداد ينبغي أن تكون "الشريك الاستراتيجي" لحكومة إقليم كردستان، وقد كرر أن توسط طرف ثالث سيكون محورياً في تسوية قضية الحدود الداخلية: "ينبغي أن تكون الأمم المتحدة ذلك الوسيط، بدعم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. لقد أنفقوا الكثير من المال. الآن ينبغي أن ينخرطوا في العملية بجدية". وأضاف أن "الهدف ينبغي أن يكون رسم الحدود: تحديد موقع سياج حديقتنا. وأن يتم التوصل إلى اتفاق منصف بشأن تقاسم العائدات". وأشار إلى أن مسعود البارزاني يدعم مقاربه بشكل كامل.<sup>103</sup> لا يزال من غير الواضح ما إذا كان فعلاً يدعمه،<sup>104</sup> وما زال يترتب تشكيل حكومة للإقليم بعد انتخابات الجمعية الوطنية في كردستان في 30 أيلول/سبتمبر 2018.

لكن حتى في كانون الثاني/يناير 2018، أشار مسؤولون كبار محيطون بمسعود البارزاني إلى رغبتهم بالعودة إلى عملية تفودها يونامي،<sup>105</sup> وأشار البارزاني نفسه إلى اعتزامه العودة إلى الانخراط مع الحكومة الاتحادية حول جملة من القضايا خلال زيارته إلى بغداد في تشرين الثاني/نوفمبر. لكن هذا لا يعني أن ثمة اتفاقاً في المتناول؛ فعندما راجعت حكومة إقليم كردستان دراسة يونامي لعام 2009 حينذاك، وضعت قائمة طويلة (لم تنشر) بانقاداتها، ومن المؤكد أنها ستضعها على الطاولة إذا بدأت المحادثات الجديدة.<sup>106</sup> مسؤول رفيع في حكومة إقليم كردستان أشار إلى أنه قبل معالجة الوضع النهائي للمناطق المتنازع عليها، ينبغي للنقاشات أن تبدأ بخطوات فورية، بما في ذلك وضع آلية لإدارة الأمن والشؤون الإدارية في كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها.<sup>107</sup>

*dialogue*، Rudaw، 14 November 2017. فسر البعض كلمة "احترام" بأنها لا ترقى تماماً إلى "الالتزام" كامل بالحكم، وبذلك يترك المجال مستقبلاً لتصل الأكراد. لكن رغم ذلك فإنهم وجدوا فيه تنازلاً كبيراً. كما فسروا إجماع العبادي عن رفع العقوبات على حكومة إقليم كردستان بوصفه جزءاً من استراتيجية لجعل حكومة إقليم كردستان تلتزم بحكم المحكمة العليا فيما يتعلق بالاستفتاء. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، كانون الثاني/يناير 2018. في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، حكمت المحكمة العليا بأن الاستفتاء غير دستوري. رداً على ذلك، وصف نيجيرفان بارزاني الحكم بأنه "أحادي" لكنه قال إن حكومة إقليم كردستان لن تطعن به. بي.بي. سي، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

<sup>102</sup> على حد تعبير دبلوماسي غربي: "في الاندفاع نحو الاستقلال خسر الأكراد حكمهم الذاتي". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، تشرين الأول/أكتوبر 2018. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع نيجيرفان بارزاني، أربيل، 17 كانون الثاني/نوفمبر 2018. لطالما اعتقد رئيس الوزراء بأن وضع كركوك ينبغي تحديده من خلال المفاوضات بين أربيل وبغداد استناداً إلى المادة 140، وليس بالقوة، وأن بوسعه التأقلم مع حصيلة يكون فيها لكركوك مكانة خاصة خارج إقليم كردستان، مع ترتيبات لتقسيم السلطة والعائدات. انظر تقرير مجموعة الأزمات حول كركوك على مدى العقد الماضي. وهذا ينسجم مع رأيه في الاستقلال الكردي، الذي يدعمه لكن لا يعتبره أولوية طالما ظلت البيئة الدولية والإقليمية غير مواتية له. وقال: "إذا رأى الأكراد أنهم يحصلون على حصة منصفة [في العراق]، فإنهم لن يذهبوا إلى استفتاء آخر". وهذا سيؤجل آفاق الاستقلال الكردي لكن، طبقاً لمسؤول رفيع في حكومة إقليم كردستان، "ينبغي أن ينظر الأكراد إلى الاستقلال كما ينظر الشيعة إلى عودة الإمام الثاني عشر: ليس في حياته لكن في وقت ما من المستقبل". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 16 كانون الثاني/يناير 2018. في التراث الإسلامي الشيعي، ذهب الإمام الثاني عشر، محمد المهدي، في غيبة في العام 874 ويتوقع أن يعود إلى الظهور يوماً ما.

<sup>103</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، 16 كانون الثاني/يناير 2018.

<sup>104</sup> بعد الانتخابات البرلمانية في أيار/مايو 2018، حاول الحزب الديمقراطي الكردستاني العودة إلى الحياة السياسية الوطنية، لكنه تعثر عندما اكتشف أنه لا يستطيع أن يلعب دور صانع الملوك في بغداد كما كان قد فعل في السنوات الماضية، ولن يكون قادراً على إنجاح مرشحه للرئاسة، فواد حسين، الذي اختارته الأحزاب. تم تعيينه لاحقاً وزيراً للمالية.

<sup>105</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، كانون الثاني/يناير 2018. استقال مسعود البارزاني من الرئاسة بعد نكسة الاستفتاء. ولم يتم تحديد موعد للانتخابات الرئاسية بعد، وما يزال زعيماً بحكم الأمر الواقع لإقليم كردستان المنقسم. في مطلع كانون الأول/ديسمبر، أعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني أن رئيس الوزراء نيجيرفان بارزاني سيكون مرشحاً لرئاسة الإقليم، وأن ابن مسعود، مسرور بارزاني سيكون مرشحاً لرئاسة حكومة إقليم كردستان. "Nechirvan Barzani to presidency، Masrouf Barzani to prime ministry: KDP"، Rudaw، 3 December 2018. بالنظر إلى أن منصب الرئيس فخري إلى درجة كبيرة، إذا نجحت العملية، فإنها ستشكل تحولاً في السلطة من نيجيرفان لصالح عمه، الذي يظل القوة الكامنة وراء العرش، وابن عمه.

<sup>106</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، كانون الثاني/يناير 2018. مسؤول في حزب غوران المعارض جادل بأن الآن ليس الوقت المناسب للتوصل إلى اتفاق مع بغداد، لأن "الأكراد لن يتنازلوا وهم ضعفاء وبغداد لن تتفاوض وهي قوية. وستستمر حلقة الانتقام". ورفض فكرة أن تكون كركوك منطقة خاصة خارج إقليم كردستان، ودعا إلى اتخاذ بغداد خطوات لتطبيق الدستور، بما في ذلك من خلال تأسيس حجرة عليا في البرلمان، يمكن أن تمارس الرقابة على سلطة الحكومة المركزية. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، السليمانية، كانون الثاني/يناير 2018.

<sup>107</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، كانون الثاني/يناير 2018.

## ج. القوى الخارجية

لعبت القوى الخارجية دوراً محورياً في تحويل الاستفتاء على استقلال كردستان إلى مأزق. الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون، وكذلك تركيا وإيران، جميعهم حذروا مسعود البارزاني وطلبوا منه عدم المضي قدماً في الاستفتاء.<sup>108</sup> التحذيرات بعدم إجراء الاستفتاء صدرت عن مسؤولين أميركيين كبار، بمن فيهم وزير الدفاع جيمس ماتيس ووزير الخارجية ريكس تيلرسون، أكدوا على الحاجة لتجنب تشييت الانتباه خلال المعركة الجارية ضد تنظيم الدولة الإسلامية. وفي الوقت نفسه، عبر مسؤولون أميركيون عن التعاطف مع البارزاني بوصفه شريكاً موثقاً في تلك المعركة. نصحوه بأن يستخدم الوعد بتأجيل الاستفتاء لمدة سنتين كطريقة للحصول على تنازلات من بغداد؛ وبالمقابل، تعهدوا له بتقديم الدعم الدبلوماسي في المفاوضات المستقبلية مع بغداد حول القضايا المتنازع عليها.<sup>109</sup>

استمرت المفاوضات حتى موعد الاستفتاء في 25 أيلول/سبتمبر، حيث أصبحت الدعوات حينذاك من قبل الولايات المتحدة والحكومات الغربية الأخرى للبارزاني لتأجيل الاستفتاء متطابقة ومدوية. مسؤول رفيع في حكومة إقليم كردستان قال: "كانت انتقادات المجتمع الدولي تتزايد. لكنها أصبحت أكثر حدة فقط عند النهاية، عندما كان الزخم يتنامى نحو إجراء الاستفتاء".<sup>110</sup> في الوقت نفسه، ثمة مزاعم بأن بعض مستشاري البارزاني الغربيين ساعدوا في إقناعه بأن هذه كانت فرصته وأن الولايات المتحدة لن تنفذ تهديداتها بسبب الدعم الذي يحظى به الأكراد في الكونغرس والمشاعر القوية المعادية لاستراتيجية إيران داخل الإدارة الأميركية، التي من المرجح أن تلعب حكومة إقليم كردستان دوراً محورياً فيها.<sup>111</sup>

لم تصعد أنقرة معارضتها للاستفتاء حتى الأيام الأخيرة قبل التصويت، اعتقاداً منها أن الولايات المتحدة ودول أخرى قد تقع البارزاني بعدم إجرائه. مسؤول تركي تكهن بدوافع البارزاني لتجاهل النصيحة الإجماعية بعدم إجراء الاستفتاء:

توقعنا أن يتراجع البارزاني في اللحظة الأخيرة، ولذلك لم نصعد تحذيراتنا حتى وقت متأخر من اللعبة. ... ما الذي كان يدفع البارزاني؟ قد تكون هواجسه بشأن إرثه قد حجبت عنه الرؤية بشكل كامل [كزعيم للحركة القومية الكردية]. وقد يكون تلقى رسائل مختلطة من تركيا، وربما أساء قراءة نوايانا. لكن قيادتنا العليا مصممة على أنها تريد المحافظة على وحدة العراق.<sup>112</sup>

أعلنت أنقرة عن عقوبات بحق حكومة إقليم كردستان في 25 أيلول/سبتمبر لكنها في النهاية لم تنفذها.<sup>113</sup> كما عبرت تركيا عن دعمها لمحاولة جديدة لتسوية مسألة المناطق المتنازع عليها. مسؤول تركي قال: "نريد أن نجتمع أربيل وبغداد، وأن نساعدنا على التوصل إلى تسوية بشأن كركوك".<sup>114</sup>

<sup>108</sup> يدعي أنصار الاستفتاء في القيادة الكردية أنهم تلقوا رسائل مختلطة من الولايات المتحدة وتركيا قبل الاستفتاء. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، كانون الثاني/يناير 2018.

<sup>109</sup> عمل الجانبان للتوصل إلى اتفاق من خلال رسائل خطية وأخرى على الواتس آب، استمروا في تبادلها حتى يوم ما قبل الاستفتاء، لكنهم لم يتوصلوا إلى اتفاق في الوقت المناسب. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي، ومع مسؤولين أكراد كبار وآخرين، بغداد وأربيل، كانون الثاني/يناير 2018.

<sup>110</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، كانون الثاني/يناير 2018.

<sup>111</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول كردي رفيع، أربيل، كانون الثاني/يناير 2018. لمراجعة تصنيف الداعمين الغربيين حسب الفئة لاستقلال كردستان، انظر يوست هيلترمان، "وعد الأكراد من حيث بدأوا"، *The Atlantic*، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2017. بعض أنصار الاستفتاء الكردي يقولون إنهم كانوا يعولون على العلاقة الوثيقة بين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو - القائد السياسي الوحيد الذي دعم الاستفتاء علناً - وصهر دونالد ترامب جاريد كوشنر لضمان دعم الولايات المتحدة للاستفتاء، أو على الأقل منع أي عقوبات بعد أن يتم إجراؤه. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع خبير أميركي في السياسة العراقية، واشنطن، تشرين الأول/أكتوبر 2018؛ ودبلوماسي غربي، بغداد، تشرين الأول/أكتوبر 2018.

<sup>112</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أنقرة، كانون الثاني/يناير 2018.

<sup>113</sup> وأضاف، ملاحظاً أن تركيا لم تنفذ تهديدها بإغلاق الحدود وأن النفط الكردي ما يزال يتدفق عبر خط الأنابيب التركي، ولو بنصف استطاعته (بسبب خسارة حكومة إقليم كردستان لقبتي أفانا وبابا في حقل نفط كركوك، وكذلك حقل باي حسن). "أرادت تركيا تلقين حكومة إقليم كردستان درساً. لكنها تثنى علاقتها مع حكومة الإقليم". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أنقرة، كانون الثاني/يناير 2018. قراءة أخرى تشير إلى أن تركيا أرادت أن تحد من تداعيات الحدث، وعدم السماح لإيران بتحقيق مكاسب أكبر على حساب تركيا. دبلوماسي تركي أشار إلى أن الموقف التركي بشأن الاستفتاء كان قد سهل التحرك العراقي المدعوم إيرانياً إلى المناطق المتنازع عليها، ونتيجة لذلك، شكل تهديداً لتزود تركيا بالطاقة من العراق. من تشرين الأول/أكتوبر 2017 فصاعداً، كان يتم شحن النفط من كركوك إلى إيران بدلاً من ذلك وكان يتم تكريره هناك مقابل منتجات نفطية من جنوب إيران. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كانون الثاني/يناير 2018. قطعت الصادرات الإيرانية في أواخر العام 2018 رداً على العقوبات الأميركية على إيران.

<sup>114</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أنقرة، كانون الثاني/يناير 2018.

ظهرت إيران بوصفها الرابع فيما أصبح منافسة دولية على الاستفتاء وما تلاه. مع معارضة الولايات المتحدة وتركيا – حلفاء البارزاني – للاستفتاء، تمكنت طهران من دفع بغداد للرد عندما تحدى البارزاني رغبات حلفائه. كانت إيران قد عارضت انفصال الأكراد وضم كركوك إلى إقليم كردستان منذ وقت طويل، حيث رأت فيه بوابة لاستقلال الأكراد. الآن رأت فرصة لإحباط أي تحركات كردية تالية بدعم القوات العراقية لاستعادة المناطق المتنازع عليها.<sup>115</sup> إيران أيضاً فرضت عقوبات على حكومة إقليم كردستان في 25 أيلول/سبتمبر، بما في ذلك إغلاق الحدود الذي خففته بعد ذلك بوقت قصير.

لقد أظهرت إيران مصلحة في التوصل إلى ترتيب بشأن كركوك من خلال محاولاتها التوسط في تفاهم بين المعنيين حول اتفاق لتقاسم السلطة، بما في ذلك تعيين محافظ جديد، بعد تشريع الأول/أكتوبر 2017. انتهت تلك الجهود إلى طريق مسدود مع تصاعد حرارة الحملة الانتخابية في الأشهر الأولى من عام 2018، لكنها أظهرت الأهمية التي توليها طهران للتوصل إلى تسوية سلمية لكركوك تعزز العلاقة بين أربيل وبغداد وتضعف الآمال الكردية باستعادة السيطرة المنفردة.<sup>116</sup>

اتضح مباشرة أن القوى الخارجية (أكثر من رئيس الوزراء العبادي، الذي واجه الانتخابات) كانت تفضل إصلاح العلاقات مع حكومة إقليم كردستان حالما كانت قد وافقت على معاقبتها على إجراء الاستفتاء. وكان السبب بسيطاً كما كانت معارضتها لإجراء الاستفتاء في المقام الأول؛ حيث إنهم جميعاً يؤمنون بسلامة التراب العراقي، وأدركوا أن الطريقة الوحيدة للمحافظة عليه ستكون ربط بغداد وأربيل بعلاقة وثيقة في البنية الكلية للدولة. مستشار لزعيم سياسي عراقي عبر عن الموقف الأميركي بوضوح: "الولايات المتحدة لن تتخلى عن العراق من أجل كردستان".<sup>117</sup>

هذه القوى تعرف أيضاً أن أفضل سبيل لضمان علاقة أفضل بين بغداد وأربيل ستكون من خلال التوصل إلى اتفاقات بشأن المناطق المتنازع عليها وتقاسم العائدات.<sup>118</sup> لطالما دعمت الولايات المتحدة مثل تلك الجهود – فقد كانت داعماً رئيسياً لمبادرة يونامي في الفترة 2008-2009 – وظل موقفها دون تغيير بعد تشريع الأول/أكتوبر 2017.<sup>119</sup>

#### د. دور وساطة جديد ليونامي

تظهر النقاشات في بغداد وإقليم كردستان في العام 2018 أنه قد يكون لدى كلا الجانبين رغبة بالعودة إلى المحادثات. القوى الإقليمية تسمح بذلك إن لم تكن تشجعه، وقد عبرت يونامي عن اهتمامها بإعادة إحياء الوساطة التي حاولت أن تقوم بها في الماضي استناداً إلى الدراسة التي أجرتها في العام 2009 حول أفضية منفردة متنازع عليها. في تقريرها، تجنبت يونامي اقتراح حلول للمناطق المتنازع عليها، باستثناء القول إن عملها ينبغي أن يكون أساساً للحوار. المدير بالملاحظة أنها أحجمت عن اقتراح الجهة – بغداد، أو أربيل أو سلطة أخرى – التي ينبغي أن تمارس الولاية القضائية الإدارية في كل من المناطق المتنازع عليها.<sup>120</sup>

<sup>115</sup> سياسي كردي لاحظ بمرارة قائلاً إن "إيران تلعب لعبة تحذيرنا من تحركات معينة، ومن ثم تخليصنا عندما نكون يائسين، وبالتالي تؤكد على اعتمادنا عليها". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، السليمانية، كانون الثاني/يناير 2018.

<sup>116</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مشاركين في المحادثات في منزل هادي العامري، رئيس قائمة الفتح في انتخابات أيار/مايو 2018، بغداد، كانون الثاني/يناير 2018. مسؤول رفيع في حكومة إقليم كردستان قال: "إيران حملت المسؤولية لحكومة بغداد عن إجراء الاستفتاء، قائلة إنها كانت قد دفعت الأكراد في ذلك الاتجاه [بتهميشهم]. إذا كان هذا هو الحال، فإن إيران لن تعارض ترتيباً ودياً ينسجم مع الدستور العراقي في المناطق المتنازع عليها". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أربيل، كانون الثاني/يناير 2018. وقال إنه استقى معلوماته من وفد عراقي كان قد زار طهران واقتبس قاسم سليمان، قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، المسؤول عن العمليات العسكرية في الجوار الإيراني.

<sup>117</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، كانون الثاني/يناير 2018. دبلوماسي إيراني قال: "كان هناك تعاون وثيق جداً بين إيران، وتركيا والعراق حول الاستفتاء الكردي. وذلك إنجاز كبير. وهو يظهر أنه بوسعنا العمل معاً حول قضايا ذات اهتمام مشترك". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كانون الثاني/يناير 2018. مسؤول تركي وافقه الرأي قائلاً: "نعم، لقد شكلت عملية كركوك تلاقياً في المصالح بين طهران، وبغداد، وأنقرة وواشنطن". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أنقرة، كانون الثاني/يناير 2018.

<sup>118</sup> مسؤول تركي قال إن تركيا تعتقد أن قابلية إقليم كردستان للحياة تعتمد على نطق كركوك. بعبارة أخرى، فإن تركيا تدعم قدرة الإقليم على الحياة، لكن ليس استقلاله. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أنقرة، كانون الثاني/يناير 2018.

<sup>119</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي غربي، بغداد، كانون الثاني/يناير 2018.

<sup>120</sup> "بعثة الأمم المتحدة تقدم تقارير حول الحدود الداخلية المتنازع عليها في شمال العراق"، بيان صحفي للأمم المتحدة، نيويورك، 22 نيسان/أبريل 2009.

لكن في حالة محافظة كركوك وضعت أربعة سيناريوهات محتملة؛ وفي الحالات الأربع جميعها، تلقت المنطقة مكانة خاصة لا تضعها بشكل كامل تحت سلطة بغداد أو أربيل.<sup>121</sup>

المهم الآن ليس النتيجة بحد ذاتها، التي لا ينبغي الحكم عليها مسبقاً، بقدر ما هي العملية. لتقريب الطرفين من بعضهما بعضاً، ينبغي على الأمم المتحدة، بدعم كامل من الدبلوماسيين في بغداد، أن تسعى لتسوية تداعيات الإجراءات العقابية التي اتخذتها الحكومة العراقية ضد حكومة إقليم كردستان في أيلول/سبتمبر 2017. وهذا يتضمن بشكل رئيسي المبادلات بين مبيعات النفط الكردية من خلال وكالة التسويق العراقية ومخصصات الإقليم التي تحصل عليها من الموازنة من بغداد، ومسألة سيطرة بغداد على حدودها وعلى صادرات النفط.<sup>122</sup> رئيس الوزراء العراقي (العربي) عادل عبد المهدي ورئيس الوزراء (الكرد) برهم صالح، قد يتمكنان من تحضير الأرضية لجسر الفجوة بين بغداد وأربيل، بالنظر إلى علاقة العمل الطويلة التي تربط بينهما. علاوة على ذلك، يُنظر إلى عبد المهدي بإيجابية في أربيل، والحال نفسه بالنسبة لصالح في بغداد. إلا أن التحدي الذي يواجهه كبير، إذ لا يتمتع أي منهما بجمهور موحد داعم له في بيئته.<sup>123</sup>

بالعودة إلى المناطق المتنازع عليها، ينبغي أن تكون الخطوة الأولى التي تتخذها يونامي القيام بجهد داخلي لوضع خارطة طريق محتملة واستكشاف جاهزية الطرفين الرئيسيين والأطراف الخارجية الرئيسية – إيران، وتركيا، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه – للمشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر. في الخطوة التالية، ينبغي على يونامي أن تنتظر في إعادة إحياء فريق العمل رفيع المستوى الذي أسسته في أيار/مايو 2009، والمكون من ممثلين عن الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، وربما توسيعه ليشمل ممثلين من المناطق المتنازع عليها. يمكن للخطوة الأولى للفريق أن تكون تحديد القضايا التي يمكن تسويتها بسهولة، والتي يمكن للتقدم بشأنها أن يساعد في بناء الثقة وتحضير أرضية أكثر خصوبة لمعالجة القضايا الأكثر تعقيداً. يمكن للقضايا المهمة والتي يمكن معالجتها بسهولة، إن لم يكن بالضرورة تسويتها بسرعة، أن تشمل إعادة توظيف المهجرين، والعنف في طوز خورماتو، والترتيبات الأمنية المشتركة في الأماكن المتنوعة إثنياً والخلافات المتعلقة بشأن الأراضي من خلال ما يسمى لجنة المادة 140، غير المفعله حالياً.

إذا حققت يونامي وفريق العمل تقدماً في هذه المجالات، قد يكون من الممكن الانتقال إلى تسوية أوسع. لكن أي محاولة لاتباع طرق مختصرة ستنتهي إلى الفشل. وعلى نحو مماثل، فإن عملية لا تأخذ بالاعتبار رغبات المجتمعات المحلية لا يمكن أن تنجح، حيث يتوجب أن توافق على الاتفاق الناجم في استفتاء بموجب المادة 140 والمحافظة عليه بعد ذلك.<sup>124</sup> سيترتب على يونامي التشاور مع المعنيين محلياً ودولياً بشكل دائم لتحديد العقبات التي لا بد من وجودها وتجاوزها.

<sup>121</sup> شون كين يناقش أيضاً الخيارات بالنسبة لكركوك. Kane, *Iraq's Disputed Territories*, op. cit., pp. 39-43.

<sup>122</sup> وهناك أيضاً مسألة الموازنة. تأخر مجلس النواب في إصدار موازنة العام 2018 حتى نيسان/أبريل 2018 وتصادب ذلك مع احتجاجات من حكومة إقليم كردستان، التي رأت مخصصاتها وقد تقلصت من 17 إلى 12,67%. الموازنة المقترحة لعام 2019 تتضمن نفس المخصصات. 3، Reuters، "Iraqi parliament approves budget, Kurdish lawmakers boycott vote"، و "Kurdistan Region not satisfied with 2019 budget proposed by Iraqi cabinet"، *Rudaw*، 29 October 2018.

<sup>123</sup> "Will new Iraqi government resolve Baghdad-KRG issues؟"، *Al-Monitor*، 3 November 2018. يذكر أن صالح أعلن أنه كان قد وضع مقترحاً لتسوية قضية كركوك، لكنه لم يقدم تفاصيل.

<sup>124</sup> بالنظر إلى أن المادة 140 لا تحدد أي نوع من الاستفتاءات ينبغي إجراؤه، فإنها لا تستثني احتمال إجراء استفتاء تأكدي بعد توصل الأطراف إلى اتفاق – بالمقارنة مع استفتاء "إثني" في غياب التوصل إلى اتفاق، والذي من شأنه فقط تعميق الانقسامات وإثارة المزيد من الصراع.

## V. الخلاصة

لقد امتد الصراع على المناطق المتنازع عليها وعلى الحدود غير المرسمة لإقليم كردستان لعقود وتسببت في العنف أحياناً. هذه القضايا المفتوحة تترك وحدة التراب العراقي ونظام الحكم الذي سينجم عن إعادة رسم الحدود محاطة بانعدام اليقين، كما يترك المرحلة الانتقالية في البلاد في مرحلة ما بعد الصراع في حالة معلقة.

في العام 2017، ظهرت مجموعة من القوى التي قد تكون قادرة على التوصل إلى تسوية تفاوضية. إذا كان يمكن الاسترشاد بالماضي، فإن الطريق سيكون صعباً، ولا مناص من مواجهة الانتكاسات. لكن من غير الحكمة عدم الانطلاق على هذا الطريق، وسيشكل ذلك إهداراً لفرصة سانحة. سياسي من كركوك عبر بأفضل شكل عن مدى أهمية العملية، وحصيلتها الناجحة المأمولة، على الأقل بالنسبة للسكان المحليين:

يتمثل الحل بالنسبة للمناطق المتنازع عليها في ضمان العدالة والحريّة لجميع المواطنين بصرف النظر عن انتمائهم الإثني أو توجهم الديني. عندها فقط لن نكتث لهوية من يحكمنا وللمكان الذي تأتي منه قوات الأمن، طالما أنها تحمينا. عندها، لن يكون علينا التحدث عن الحاجة إلى ترتيبات تقاسم السلطة<sup>125</sup>.

بغداد، أربيل، بروكسل، 14 كانون الأول/ديسمبر 2018

<sup>125</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كركوك، أيار/مايو 2018.

الملحق أ: خريطة المناطق المتنازع عليها في العراق



## الملحق ب: عن مجموعة الأزمات الدولية

مجموعة الأزمات الدولية (مجموعة الأزمات) هي منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية، تضم حوالي 120 موظفاً في خمس قارات يعملون من خلال التحليل الميداني وحشد الدعم وممارسة الإقناع على المستويات العليا من أجل منع وتسوية النزاعات الخطيرة.

تقوم مقارنة مجموعة الأزمات على أساس البحث الميداني، حيث تعمل فرق من الباحثين السياسيين داخل أو بالقرب من الدول التي يوجد فيها خطر لاندلاع أو تصاعد أو تكرار حدوث صراع عنيف. وبناء على المعلومات والتقييمات المستقاة من الميدان تقوم بإعداد تقارير تحليلية تتضمن توصيات عملية موجهة إلى كبار صنّاع القرار الدوليين. كما تقوم مجموعة الأزمات بنشر *كرايسيسوتش* وهي نشرة شهرية تقدم الإنذار المبكر وتحديثاً واضحاً ومنتظماً حول وضع ما يصل إلى 70 حالة صراع فعلي أو محتمل في سائر أنحاء العالم.

يتم توزيع تقارير مجموعة الأزمات بشكل واسع عبر البريد الإلكتروني، وتتوافر في نفس الوقت على موقعها على الإنترنت: [www.crisisgroup.org](http://www.crisisgroup.org). تعمل مجموعة الأزمات بشكل وثيق مع الحكومات والأطراف التي تؤثر على الحكومات، بما في ذلك الإعلام، من أجل إبراز تحليلاتها حول الأزمات وحشد التأييد لتوصياتها بشأن السياسات.

إن مجلس أمناء مجموعة الأزمات – الذي يضم شخصيات بارزة في مجالات السياسة والدبلوماسية والأعمال والإعلام – يعمل بشكل مباشر في المساعدة على إيصال هذه التقارير والتوصيات إلى انتباه كبار صنّاع السياسات في سائر أنحاء العالم. يرأس مجموعة الأزمات النائب السابق للأمين العام للأمم المتحدة والمدير الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللورد مارك مالوخ – براون.

رئيس مجموعة الأزمات ومديرها التنفيذي، روبرت مالي، باشر مهام منصبه في 1 كانون الثاني/يناير 2018. شغل مالي سابقاً منصب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجموعة الأزمات؛ وكان آخر منصب شغله هو منصب المساعد الخاص للرئيس الأميركي السابق باراك أوباما ومستشاره رفيع المستوى لشؤون الحملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ومنسق البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا. كما عمل في الماضي كمساعد خاص للرئيس بل كلينتون للشؤون الإسرائيلية-ال فلسطينية.

يوجد المقر الرئيسي لمجموعة الأزمات الدولية في بروكسل، كما أن لها مكاتب في سبعة مواقع أخرى هي: بوغوتا، وداكار، واسطنبول، ونيروبي، ولندن، ونيويورك، وواشنطن دي سي. كما أن لها وجود في المواقع الآتية: أبوجا، والجزائر، وبانكوك، وبيروت، وكراكاس، ومدينة غزة، ومدينة غواتيمالا، وهونغ كونغ، والقدس، وجوهانسبرغ، وجوبا، ومكسيكو سيتي، ونيودلهي، والرباط، وتبليسي، وتورنتو، وطرابلس، وتونس، وياتنغون.

تتلقى مجموعة الأزمات دعماً مالياً من طيف واسع من الحكومات والصناديق والمتبرعين الأفراد. تقيم مجموعة الأزمات حالياً علاقات مع الدوائر والهيئات الحكومية الآتية: وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية، الوكالة النمساوية للتنمية، وإدارة الشؤون العالمية الكندية، ووزارة الخارجية الدنماركية، وألية الاتحاد الأوروبي للمساهمة في الاستقرار والسلام، ووزارة الخارجية الفنلندية، وكالة التنمية الفرنسية، وزارة شؤون أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية، وزارة الخارجية الأيسلندية، وكالة المساعدات الأيرلندية، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وزارة خارجية ليختنشتاين، وزارة خارجية اللوكسمبورغ، ووزارة الخارجية والتجارة النيوزيلندية، ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية، ووزارة الخارجية القطرية، ووزارة الشؤون الخارجية السويدية، ووزارة الشؤون الخارجية الاتحادية السويسرية، ووزارة الخارجية الإماراتية.

ترتبط مجموعة الأزمات بعلاقات مع المؤسسات التالية: مؤسسة كارنيغي في نيويورك، ومؤسسة الحكماء، ومؤسسة هنري لوس، ومؤسسة جون دي وكاترين تي ماكارتھر، ومؤسسة أوك، ومؤسسة ماكارتھر، ومؤسسة كوريا، ومؤسسة أوك، ومؤسسات أوبن سوسيتي، ومؤسسة بلوشيرز، ومؤسسة روبرت بوش ستيفتونغ، ومؤسسة الإخوان روكفلر، ومؤسسة يونيكوربا، ومؤسسة ويلسبرينغ الانسانية.

كانون الأول/ديسمبر 2018

## الملحق ج: تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ العام 2015

### Special Reports

*Exploiting Disorder: al-Qaeda and the Islamic State*, Special Report N°1, 14 March 2016 (also available in Arabic and French).

*Seizing the Moment: From Early Warning to Early Action*, Special Report N°2, 22 June 2016.

*Counter-terrorism Pitfalls: What the U.S. Fight against ISIS and al-Qaeda Should Avoid*, Special Report N°3, 22 March 2017.

### Israel/Palestine

*The Status of the Status Quo at Jerusalem's Holy Esplanade*, Middle East Report N°159, 30 June 2015 (also available in Arabic and Hebrew).

*No Exit? Gaza & Israel Between Wars*, Middle East Report N°162, 26 August 2015 (also available in Arabic).

*How to Preserve the Fragile Calm at Jerusalem's Holy Esplanade*, Middle East Briefing N°48, 7 April 2016 (also available in Arabic and Hebrew).

*Israel/Palestine: Parameters for a Two-State Settlement*, Middle East Report N°172, 28 November 2016 (also available in Arabic).

*Israel, Hizbollah and Iran: Preventing Another War in Syria*, Middle East Report N°182, 8 February 2018 (also available in Arabic).

*Averting War in Gaza*, Middle East Briefing N°60, 20 July 2018 (also available in Arabic).

### Iraq/Syria/Lebanon

*Arming Iraq's Kurds: Fighting IS, Inviting Conflict*, Middle East Report N°158, 12 May 2015 (also available in Arabic).

*Lebanon's Self-Defeating Survival Strategies*, Middle East Report N°160, 20 July 2015 (also available in Arabic).

*New Approach in Southern Syria*, Middle East Report N°163, 2 September 2015 (also available in Arabic).

*Arsal in the Crosshairs: The Predicament of a Small Lebanese Border Town*, Middle East Briefing N°46, 23 February 2016 (also available in Arabic).

*Russia's Choice in Syria*, Middle East Briefing N°47, 29 March 2016 (also available in Arabic).

*Steps Toward Stabilising Syria's Northern Border*, Middle East Briefing N°49, 8 April 2016 (also available in Arabic).

*Fight or Flight: The Desperate Plight of Iraq's "Generation 2000"*, Middle East Report N°169, 8 August 2016 (also available in Arabic).

*Hizbollah's Syria Conundrum*, Middle East Report N°175, 14 March 2017 (also available in Arabic and Farsi).

*Fighting ISIS: The Road to and beyond Raqqa*, Middle East Briefing N°53, 28 April 2017 (also available in Arabic).

*The PKK's Fateful Choice in Northern Syria*, Middle East Report N°176, 4 May 2017 (also available in Arabic).

*Oil and Borders: How to Fix Iraq's Kurdish Crisis*, Middle East Briefing N°55, 17 October 2017 (also available in Arabic).

*Averting Disaster in Syria's Idlib Province*, Middle East Briefing N°56, 9 February 2018 (also available in Arabic).

*Winning the Post-ISIS Battle for Iraq in Sinjar*, Middle East Report N°183, 20 February 2018 (also available in Arabic).

*Saudi Arabia: Back to Baghdad*, Middle East Report N°186, 22 May 2018 (also available in Arabic).

*Keeping the Calm in Southern Syria*, Middle East Report N°187, 21 June 2018 (also available in Arabic).

*Iraq's Paramilitary Groups: The Challenge of Rebuilding a Functioning State*, Middle East Report N°188, 30 July 2018 (also available in Arabic).

*How to Cope with Iraq's Summer Brushfire*, Middle East Briefing N°61, 31 July 2018.

*Saving Idlib from Destruction*, Middle East Briefing N°63, 3 September 2018 (also available in Arabic).

*Prospects for a Deal to Stabilise Syria's North East*, Middle East Report N°190, 5 September 2018 (also available in Arabic).

### North Africa

*Libya: Getting Geneva Right*, Middle East and North Africa Report N°157, 26 February 2015 (also available in Arabic).

*Reform and Security Strategy in Tunisia*, Middle East and North Africa Report N°161, 23 July 2015 (also available in French).

*Algeria and Its Neighbours*, Middle East and North Africa Report N°164, 12 October 2015 (also available in French and Arabic).

*The Prize: Fighting for Libya's Energy Wealth*, Middle East and North Africa Report N°165, 3 December 2015 (also available in Arabic).

*Tunisia: Transitional Justice and the Fight Against Corruption*, Middle East and North Africa Report N°168, 3 May 2016 (also available in Arabic and French).

*Jihadist Violence in Tunisia: The Urgent Need for a National Strategy*, Middle East and North Africa Briefing N°50, 22 June 2016 (also available in French and Arabic).

*The Libyan Political Agreement: Time for a Reset*, Middle East and North Africa Report

- N°170, 4 November 2016 (also available in Arabic).
- Algeria's South: Trouble's Bellwether*, Middle East and North Africa Report N°171, 21 November 2016 (also available in Arabic and French).
- Blocked Transition: Corruption and Regionalism in Tunisia*, Middle East and North Africa Report N°177, 10 May 2017 (only available in French and Arabic).
- How the Islamic State Rose, Fell and Could Rise Again in the Maghreb*, Middle East and North Africa Report N°178, 24 July 2017 (also available in Arabic and French).
- How Libya's Fezzan Became Europe's New Border*, Middle East and North Africa Report N°179, 31 July 2017 (also available in Arabic).
- Stemming Tunisia's Authoritarian Drift*, Middle East and North Africa Report N°180, 11 January 2018 (also available in French and Arabic).
- Libya's Unhealthy Focus on Personalities*, Middle East and North Africa Briefing N°57, 8 May 2018.
- Making the Best of France's Libya Summit*, Middle East and North Africa Briefing N°58, 28 May 2018 (also available in French).
- Restoring Public Confidence in Tunisia's Political System*, Middle East and North Africa Briefing N°62, 2 August 2018 (also available in French and Arabic).
- After the Showdown in Libya's Oil Crescent*, Middle East and North Africa Report N°189, 9 August 2018 (also available in Arabic).
- Iran/Yemen/Gulf**
- Yemen at War*, Middle East Briefing N°45, 27 March 2015 (also available in Arabic).
- Iran After the Nuclear Deal*, Middle East Report N°166, 15 December 2015 (also available in Arabic).
- Yemen: Is Peace Possible?*, Middle East Report N°167, 9 February 2016 (also available in Arabic).
- Turkey and Iran: Bitter Friends, Bosom Rivals*, Middle East Briefing N°51, 13 December 2016 (also available in Farsi).
- Implementing the Iran Nuclear Deal: A Status Report*, Middle East Report N°173, 16 January 2017 (also available in Farsi).
- Yemen's al-Qaeda: Expanding the Base*, Middle East Report N°174, 2 February 2017 (also available in Arabic).
- Instruments of Pain (I): Conflict and Famine in Yemen*, Middle East Briefing N°52, 13 April 2017 (also available in Arabic).
- Discord in Yemen's North Could Be a Chance for Peace*, Middle East Briefing N°54, 11 October 2017 (also available in Arabic).
- The Iran Nuclear Deal at Two: A Status Report*, Middle East Report N°181, 16 January 2018 (also available in Arabic and Farsi).
- Iran's Priorities in a Turbulent Middle East*, Middle East Report N°184, 13 April 2018 (also available in Arabic).
- How Europe Can Save the Iran Nuclear Deal*, Middle East Report N°185, 2 May 2018 (also available in Persian and Arabic).
- Yemen: Averting a Destructive Battle for Hodeida*, Middle East Briefing N°59, 11 June 2018.
- The Illogic of the U.S. Sanctions Snapback on Iran*, Middle East Briefing N°64, 2 November 2018 (also available in Arabic).
- The United Arab Emirates in the Horn of Africa*, Middle East Briefing N°65, 6 November 2018.

## الملحق د: مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية

### CHAIR

#### **Lord (Mark) Malloch-Brown**

Former UN Deputy Secretary-General and Administrator of the United Nations Development Programme

### PRESIDENT & CEO

#### **Robert Malley**

Former White House Coordinator for the Middle East, North Africa and the Gulf region

### OTHER TRUSTEES

#### **Fola Adeola**

Founder and Chairman, FATE Foundation

#### **Hushang Ansary**

Chairman, Parman Capital Group LLC; Former Iranian Ambassador to the U.S. and Minister of Finance and Economic Affairs

#### **Carl Bildt**

Former Prime Minister and Foreign Minister of Sweden

#### **Emma Bonino**

Former Foreign Minister of Italy and European Commissioner for Humanitarian Aid

#### **Cheryl Carolus**

Former South African High Commissioner to the UK and Secretary General of the African National Congress (ANC)

#### **Maria Livanos Cattau**

Former Secretary General of the International Chamber of Commerce

#### **Nathalie Delapalme**

Executive Director and Board Member at the Mo Ibrahim Foundation

#### **Alexander Downer**

Former Minister of Foreign Affairs and High Commissioner to the United Kingdom of Australia

#### **Sigmar Gabriel**

Former Minister of Foreign Affairs and Vice Chancellor of Germany

#### **Robert Fadel**

Former Member of Parliament in Lebanon; Owner and Board Member of the ABC Group

#### **Frank Giustra**

President & CEO, Fiore Group

#### **Hu Shuli**

Editor-in-chief of Caixin Media; Professor at Sun Yat-sen University

#### **Mo Ibrahim**

Founder and Chair, Mo Ibrahim Foundation; Founder, Celtel International

#### **Ellen Johnson Sirleaf**

Former President of Liberia

#### **Yoriko Kawaguchi**

Former Foreign Minister of Japan; former Environment Minister

#### **Wadah Khanfar**

Co-Founder, Al Sharq Forum; former Director General, Al Jazeera Network

#### **Nasser al-Kidwa**

Chairman of the Yasser Arafat Foundation; Former UN Deputy Mediator on Syria

#### **Bert Koenders**

Former Dutch Minister of Foreign Affairs and Under-Secretary-General of the United Nations

#### **Andrey Kortunov**

Director General of the Russian International Affairs Council

#### **Ivan Krastev**

Chairman of the Centre for Liberal Strategies (Sofia); Founding Board Member of European Council on Foreign Relations

#### **Ramtame Lamamra**

Former Minister of Foreign Affairs of Algeria; Former Commissioner for Peace and Security, African Union

#### **Tzipi Livni**

Former Foreign Minister and Vice Prime Minister of Israel

#### **Helge Lund**

Former Chief Executive BG Group (UK) and Statoil (Norway)

#### **William H. McRaven**

Retired U.S. Navy Admiral who served as 9th commander of the U.S. Special Operations Command

#### **Shivshankar Menon**

Former Foreign Secretary of India; former National Security Adviser

#### **Naz Modirzadeh**

Director of the Harvard Law School Program on International Law and Armed Conflict

#### **Saad Mohseni**

Chairman and CEO of MOBY Group

#### **Marty Natalegawa**

Former Minister of Foreign Affairs of Indonesia, Permanent Representative to the UN, and Ambassador to the UK

#### **Ayo Obe**

Chair of the Board of the Gorée Institute (Senegal); Legal Practitioner (Nigeria)

#### **Thomas R. Pickering**

Former U.S. Under Secretary of State and Ambassador to the UN, Russia, India, Israel, Jordan, El Salvador and Nigeria

#### **Ahmed Rashid**

Author and Foreign Policy Journalist, Pakistan

#### **Juan Manuel Santos Calderón**

Former President of Colombia; Nobel Peace Prize Laureate 2016

#### **Wendy Sherman**

Former U.S. Under Secretary of State for Political Affairs and Lead Negotiator for the Iran Nuclear Deal

#### **Alexander Soros**

Deputy Chair of the Global Board, Open Society Foundations

#### **George Soros**

Founder, Open Society Foundations and Chair, Soros Fund Management

#### **Pär Stenbäck**

Former Minister of Foreign Affairs and of Education, Finland; Chairman of the European Cultural Parliament

#### **Jonas Gahr Støre**

Leader of the Labour Party and Labour Party Parliamentary Group; former Foreign Minister of Norway

#### **Jake Sullivan**

Former Director of Policy Planning at the U.S. Department of State, Deputy Assistant to President Obama, and National Security Advisor to Vice President Biden

#### **Lawrence H. Summers**

Former Director of the U.S. National Economic Council and Secretary of the U.S. Treasury; President Emeritus of Harvard University

#### **Helle Thorning-Schmidt**

CEO of Save the Children International; former Prime Minister of Denmark

#### **Wang Jisi**

Member, Foreign Policy Advisory Committee of the Chinese Foreign Ministry; President, Institute of International and Strategic Studies, Peking University

#### PRESIDENT'S COUNCIL

A distinguished group of individual and corporate donors providing essential support and expertise to Crisis Group.

CORPORATE	INDIVIDUAL	
<b>BP</b>	<b>(5) Anonymous</b>	<b>Stephen Robert</b>
<b>Shearman &amp; Sterling LLP</b>	<b>Scott Bessent</b>	<b>Luděk Sekyra</b>
<b>Statoil (U.K.) Ltd.</b>	<b>David Brown &amp; Erika Franke</b>	<b>Alexander Soros</b>
<b>White &amp; Case LLP</b>	<b>Herman De Bode</b>	<b>Ian R. Taylor</b>

#### INTERNATIONAL ADVISORY COUNCIL

Individual and corporate supporters who play a key role in Crisis Group's efforts to prevent deadly conflict.

CORPORATE	INDIVIDUAL	
<b>Anonymous</b>	<b>(3) Anonymous</b>	<b>Faisal Khan</b>
<b>APCO Worldwide Inc.</b>	<b>Mark Bergman</b>	<b>Cleopatra Kitti</b>
<b>Atlas Copco AB</b>	<b>Stanley Bergman &amp; Edward</b>	<b>Michael &amp; Jackie Lambert</b>
<b>Chevron</b>	<b>Bergman</b>	<b>Samantha Lasry</b>
<b>Edelman UK</b>	<b>David &amp; Katherine Bradley</b>	<b>Leslie Lishon</b>
<b>Eni</b>	<b>Eric Christiansen</b>	<b>Malcolm Hewitt Wiener</b>
<b>HSBC Holdings Plc</b>	<b>Sam Englehardt</b>	<b>Foundation</b>
<b>MetLife</b>	<b>The Edelman Family Foundation</b>	<b>The New York Community Trust –</b>
<b>Noble Energy</b>	<b>Seth &amp; Jane Ginns</b>	<b>Lise Strickler &amp; Mark Gallogly</b>
<b>RBC Capital Markets</b>	<b>Ronald Glickman</b>	<b>Charitable Fund</b>
<b>Shell</b>	<b>David Harding</b>	<b>The Nommontu Foundation</b>
	<b>Geoffrey R. Hoguet &amp;</b>	<b>Brian Paes-Braga</b>
	<b>Ana Luisa Ponti</b>	<b>Kerry Propper</b>
	<b>Geoffrey Hsu</b>	<b>Duco Sickinghe</b>
	<b>David Jannetti</b>	<b>Nina K. Solarz</b>
		<b>Clayton E. Swisher</b>
		<b>Enzo Viscusi</b>

#### AMBASSADOR COUNCIL

Rising stars from diverse fields who contribute their talents and expertise to support Crisis Group's mission.

<b>Amy Benziger</b>	<b>Lindsay Iversen</b>	<b>Nidhi Sinha</b>
<b>Tripp Callan</b>	<b>Azim Jamal</b>	<b>Chloe Squires</b>
<b>Kivanc Cubukcu</b>	<b>Arohi Jain</b>	<b>Leeanne Su</b>
<b>Matthew Devlin</b>	<b>Christopher Louney</b>	<b>Bobbi Thomson</b>
<b>Victoria Ergolavou</b>	<b>Matthew Magenheim</b>	<b>AJ Twombly</b>
<b>Noa Gafni</b>	<b>Madison Malloch-Brown</b>	<b>Dillon Twombly</b>
<b>Christina Bache</b>	<b>Megan McGill</b>	<b>Annie Verderosa</b>
<b>Lynda Hammes</b>	<b>Hamesh Mehta</b>	<b>Zachary Watling</b>
<b>Jason Hesse</b>	<b>Tara Opalinski</b>	<b>Grant Webster</b>
<b>Dalí ten Hove</b>	<b>Perfecto Sanchez</b>	

#### SENIOR ADVISERS

Former Board Members who maintain an association with Crisis Group, and whose advice and support are called on (to the extent consistent with any other office they may be holding at the time).

<b>Martti Ahtisaari</b> Chairman Emeritus	<b>Christoph Bertram</b>	<b>Aleksander Kwasniewski</b>
	<b>Lakhdar Brahimi</b>	<b>Ricardo Lagos</b>
<b>George Mitchell</b> Chairman Emeritus	<b>Kim Campbell</b>	<b>Joanne Leedom-Ackerman</b>
	<b>Jorge Castañeda</b>	<b>Todung Mulya Lubis</b>
<b>Gareth Evans</b> President Emeritus	<b>Joaquim Alberto Chissano</b>	<b>Graça Machel</b>
	<b>Victor Chu</b>	<b>Jessica T. Mathews</b>
<b>Kenneth Adelman</b>	<b>Mong Joon Chung</b>	<b>Miklós Németh</b>
<b>Adnan Abu-Odeh</b>	<b>Sheila Coronel</b>	<b>Christine Ockrent</b>
<b>HRH Prince Turki al-Faisal</b>	<b>Pat Cox</b>	<b>Timothy Ong</b>
<b>Celso Amorim</b>	<b>Gianfranco Dell'Alba</b>	<b>Roza Otunbayeva</b>
<b>Óscar Arias</b>	<b>Jacques Delors</b>	<b>Olara Otunnu</b>
<b>Richard Armitage</b>	<b>Alain Destexhe</b>	<b>Lord (Christopher) Patten</b>
<b>Diego Arria</b>	<b>Mou-Shih Ding</b>	<b>Surin Pitsuwan</b>
<b>Zainab Bangura</b>	<b>Uffe Ellemann-Jensen</b>	<b>Fidel V. Ramos</b>
<b>Nahum Barnea</b>	<b>Stanley Fischer</b>	<b>Olympia Snowe</b>
<b>Kim Beazley</b>	<b>Carla Hills</b>	<b>Javier Solana</b>
<b>Shlomo Ben-Ami</b>	<b>Swanee Hunt</b>	
	<b>Wolfgang Ischinger</b>	